النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⵜ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 602 ■ من 24 الى 30 أبريل 2025■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

حفيظ يزوغ:

ضيف العدد

لا يمكن ابدا الوصول للاهداف المنوطة بالطبقة العاملة دون تسييد التضامن العمالي الشعبي قصد تشبيك المعارك العمالية والشعبية بهدف مواجهة التكتل الطبقي السائد

15

استرتيجية التغيير الثوري 06

وضع الشابات المغربيات في ظل النيوليبرالية 13

الطبقة العاملة والصراع من أجل التغيير الثوري

09 08 07

كلمة العدد:

لنصعد ونطور وننوع أشكال الدعم والتضامن مع غزة والنضال ضد التطبيع

بسبب الضربات الموجعة والقاسية التي تلقتها المقاومة الفلسطينية ولا زالت في قطاع غزة وفي الضفة وأيضا في جبهات الإسناد في لبنان واليمن وسوريا، وبسبب الإبادة الجماعية التي يتعرض لها سكان غزة، بدأت جل القوى الرجعية في المنطقة تشكك في جدوى المقاومة المسلحة متناسية أن ثلاثين سنة من الجري وراء سراب أوسلو التي تحملت مسئوليتها هذه القوى كادت أن تؤدي إلى إقبار القضية الفلسطينية، على الأقل، لمدة طويلة وأن أحد أهم إنجازات المقاومة الفلسطينية المسلحة هو رجوع القضية الفلسطينية إلى الواجهة على المستوى العالمي واكتسابها تعاطفا دوليا غير مسبوق والانهيار الأخلاقي المدوي للمنظومة الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وصنيعتها الكيان الصهيوني.

من المنطقي أن تناهض هذه القوى الرجعية العميلة للمنظومة الامبريالية، المقاومة المسلحة لأنها البديل لخياناتها وعمالتها والمدافع الفعلي عن تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني المدعم، إلى أقصى الحدود، من طرف هذه المنظومة لامبريالية.

وخطورة هذا التشكيك تتجلى في كونه قد يزرع الإحباط وسط شعوب منطقتنا والعالم، وذلك لدفعها إلى الاستسلام لهذا الواقع وعرقلة تضامنها مع الشعب الفلسطيني، على اعتبار أن هذا التضامن لا قيمة ولا تأثير له على الواقع.

والحال أن أي شكل من التضامن مع القضية الفلسطينية، مهما كان متواضعا، له قيمة وتأثير. وإلا لماذا تواجهه الأنظمة العميلة في منطقتنا، بل حتى «الديمقراطيات» الغربية المزعومة؟

وخلافا لدعاة الإحباط، يجب على الشعوب في منطقتنا والعالم أن تفتخر وتعتز ببطولات المقاومة المسلحة في فلسطين ولبنان واليمن والعراق وبالصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني، خاصة في غزة، وأن تصعد وتطور وتنوع أشكال التضامن معها وأن تدعم، بكل ما أوتيت من قوة، صمود الشعب الفلسطيني في كل مواقع تواجده، وعلى رأسها غزة والضفة الغربية. يجب أن تعتز، بما حققته المقاومة المسلحة وصمود الشعب الفلسطيني من إنجازات للقضية الفلسطينية ولقضايا التحرر في منطقتنا والعالم في فترة وجيزة، بينما أدى «النضال» السلمي لأكثر من ثلاثين سنة إلى كارثة بالنسبة للقضية الفلسطينية.

وعوض الاستسلام للإحباط كما تريده جل القوى الرجعية في المنطقة والعالم، لا بد من التشبث بالأمل المرتكز على قدرة شعوب منطقتنا وقواها الثورية، وفي مقدمتها المقاومة الفلسطينية المسلحة، استلهام الدروس من ملحمة «طوفان الأقصى» للدفع بالنضال التحرري في منطقتنا إلى الأمام. فسقوط أسطورة الجيش الذي لا يقهر والمخابرات التي لا يغيب عنها أي شيء وقدرة المقاومة المسلحة، المؤمنة بعدالة قضيتها والمستعدة للتضحية بأغلى ما تمتلك من أجلها والمنغرسة في حاضنة شعبية، رغم الظروف القاسية في غزة، على مواجهة عدو مدجج بأفتك الأسلحة ومسنود من أكبر القوى الامبريالية واستنزافه وتكبيده خسائر فادحة، لا بد أن تؤدي إلى استرجاع شعوب هذه المنطقة الثقة في قدرتها، على غرار الشعبين الفيتنامي والصيني، على الانتصار على أعتى الجيوش وفرض احترام إرادتها وانتزاع تحررها من الامبريالية والصهيونية والرجعية. إن القوى الثورية في منطقتنا مطالبة بمراجعة ذاتها جذريا لتكون في مستوى المهام التي تطرحها المرحلة الحالية من نضال شعوبنا والمعارك الطاحنة التي تتطلبها.

إن معركة شعوب منطقتنا من أجل التحرر الوطني من هيمنة المنظومة الامبريالية والصهيونية والرجعية معركة طويلة يحتل فيها الشعب الفلسطيني موقع الطليعة وتمثل معركة طوفان الأقصى محطة فارقة تؤشر على بداية أفول الصهيونية وهيمنة المنظومة الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. فالمستقبل لتحرر الشعوب، وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني، ولنعمل جميعا، بقوة وحماس ومثابرة، من أجل تصعيد وتطوير وتنويع أشكال الدعم والتضامن مع غزة وأساليب النضال ضد التطبيع.

Anteprima :**السحب** ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ **عنوان الجريدة:** 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ **الهاتف:** 0668671174 ■ **ملف الصحافة :** 6 ص 1995 ■ **رقم الايداع القانوني:** 1995 /104

الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع:

سفن الإبادة غير مرحب بها في موانئ بلادنا

نظمت الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع يوم الأحد 20 أبريل 2025 مسيرتين حاشدتين في كل من طنجة والدار البيضاء نحو ميناء كل منهما، تعرضتا للقمع والتعنيف والمنع وتميزتا باستماتة وصمود الجماهير المشاركة وتشبتها بحقها في الاحتجاج على التطبيع والتعاون مع العدو الصهيوني وفي التضامن مع الشعب الفلسطيني ومقاومته البطولية.

للتذكير فإن الهدف من المسيرتين ومختلف المبادرات الاحتجاجية الكبيرة التي ميزت الأسبوع المنصرم وخاصة منها الوقفة الاحتجاجية بميناء الدار البيضاء يوم 18 أبريل الجاري، هو منع سفن شركة ميرسك(=سفن الإبادة) التي تنقل قطاع غيار شديدة الأهمية لطائرات F.35 نحو الكيان الصهيوني، من الرسو في البيضاء وطنجة...

ففي البيضاء، حيث تعرض 4 متظاهرين على الأقل لإصابات متنوعة، تحولت المسيرة عمليا إلى مهرجان كبير في الفضاء العام محاصر من طرف قوات القمع، أما في طنجة فتفرقت المسيرة نتيجة عنف القوات العمومية عبر الشوارع الضيقة لتلتقي في ميناء طنجة المدينة.

إن السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، تعلن ما يلي:

1) تحيي بحرارة كل من ساهم في إنجاح هذه الحركة الاحتجاجية/التضامنية وتحيي بشكل خاص فرعي الدار البيضاء وطنجة وفروع الجبهة التي نادت وعبأت للحضور والمشاركة.

2) تتوجه بتحية خاصة للمركزيات النقابية وعلى رأسها الاتحاد المغربي للشغل والكنفدرالية الديمقراطية للشغل، التي أدانت رسو سفن الإبادة في موانئ بلادنا ودعت العمال إلى رفض المشاركة في شحن وإفراغ حمولتها...

3) تدين بأقوى العبارات ما أقدمت عليه السلطات بقمع المسيرتين وتعنيف المشاركين فيها نساء ورجالا والسماح في نفس الوقت لهاتين السفينتين بالرسو رغم حمولتهما المؤكدة في موانئ بلادنا وتعتبر كل هذا إمعانا من طرف النظام المغربي في تحالفه المخزي مع الكيان الصهيوني المجرم.

4) تؤكد عزم الجبهة على الاستمرار في مبادراتها النضالية على كافة المستويات دعما للشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة ومن أجل إسقاط التطبيع.

السكرتارية الوطنية
21 أبريل 2025.

الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع بالدار البيضاء

الإشادة بصمود ساكنة الدار البيضاء ونجاح الوقفة والمسيرة الشعبية ضد سفن الإبادة

التنديد بالمنع والقمع

في إطار البرنامج النضالي للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع واستجابة لدعوة السكرتارية الوطنية للجبهة من أجل تنظيم مسيرتين وطنيتين بالدار البيضاء وطنجة ضد استباحة موانئ بلادنا لرسو سفن الإبادة،

قررت السكرتارية المحلية للجبهة بالدار البيضاء تنظيم وقفة احتجاجية أمام ميناء الدار البيضاء يوم الجمعة 18 أبريل ومسيرة يوم الأحد 20 أبريل 2025، انطلاقا من ساحة الامم المتحدة (ماريشال سابقا) في اتجاه ميناء الدار البيضاء، كما دأبت على ذلك بتنظيم مسيرات في عدة مناسبات لدعم فلسطين ضد الهمجية والوحشية الص$هيونية في قطاع غزة والضفة الغربية وباحة مسجد القدس.

إلا أن السلطات الأمنية وبشكل غير مسبوق طوقت ساحة الأمم المتحدة بدعوى قرار منع المسيرة، ورغم ذلك أصر المواطنون والمواطنات الذين توافدوا بأعداد غفيرة حاملين الاعلام الفلسطينية، على ممارسة حقهم في الاحتجاج وإيصال صوتهم إلى كل من يهمه الأمر، برفض المغاربة لأن تسمح السلطات لسفن الإبادة التي تحمل المعدات العسكرية بالرسو بالموانئ المغربية، في اتجاه الكيان الصهيوني الذي يرتكب أبشع الجرائم، في غزة بحصد عشرات الآلاف من الشهداء اغلبهم من الاطفال والنساء،

وعلى إثر التدخل العنيف لقوات القمع من أجل تطويق المسيرة، تعرض أربعة مناضلين لرضوض متفاوتة الخطورة.

وتحولت المسيرة الشعبية إلى اعتصام ومهرجان خطابي وسط شارع الجيش الملكي لتختتم بكلمات السكرتارية الوطنية والمحلية للجبهة وبعض الهيئات السياسية،

إن السكرتارية المحلية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع بالدار البيضاء، تعلن للرأي العام ما يلي:

1-- تشيد بالهبة الجماهيرية وصمود المواطنين والمواطنات ودورهم البارز في إنجاح الوقفة الاحتجاجية أمام ميناء الدار البيضاء يوم الجمعة 18 أبريل، بالرغم من التطويق الأمني وتعنيف المتظاهرين، كما تشيد بالادوار النضالية لعمال الميناء وتجاوبهم مع نداءات مركزيتهما النقابية: الاتحاد المغربي للشغل والكنفدرالية الديمقراطية، للشغل.

وتشبث المواطنين والمواطنات بالمسيرة الشعبية ليوم 20 أبريل، وحقهم في التعبير والاحتجاج السلمي.

2-- التنديد واستنكار المنع، والتدخل العنيف لقوات الأمن،

3-- التأكيد على الاستمرار في فضح ومواجهة كل اشكال التطبيع، وعلى رأسها التطبيع العسكري، باستباحة الموانئ المغربية كممر عبور سفن الإبادة التي تحمل المعدات العسكرية للكيان الصهيوني،

4-- التأكيد على أن «توضيحات شركة ميرسك» البحرية تفضح بجلاء ضلوعها في تزويد جيش الكيان الصهيوني بقطع غيار ومعدات طائرات f-35،

والجدير بالذكر أن الحراك الشعبي بالدار البيضاء قد نجح في تعطيل سفينة Nexoe Maersk لأربعين ساعة عن جدولها المعلن، الشيء الذي يترتب عليه خسائر بالنسبة للشركة.

5-- مطالبة الدوائر الرسمية والسلطات المغربية المعنية بمنع رسو السفن المعنية بموانئنا، وغير ذلك يعتبر مشاركة مع الكيان الصهيوني في حرب الإبادة،

6-- الاستمرار في برنامجنا النضالي لإيقاف الحرب الوحشية والهمجية لجيش الاحتلال، ودعم المقاومة الفلسطينية، وإسقاط التطبيع.

السكرتارية المحلية للجبهة
الدار البيضاء في: 21 أبريل 2025

المؤتمر الوطني 4 للنقابة الوطنية للطاقة والمعادن (ك د ش) يجدد هياكله

عشية يوم الأحد 20أبريل 2025 اختتمت أشغال المؤتمر الوطني الرابع للنقابة الوطنية للطاقة والمعادن المنظم بفندق تماسينت بتنغير تحت شعار "وحدة النضال من أجل انتقال طاقي عادل ومن أجل فرض قوانين شغلية تقطع مع كل مظاهر الهشاشة في التشغيل" والذي استمر ليومين من النقاش والاشتغال الدؤوب والذي توج بانتخاب الأخ محمد كلموس كاتبا عاما للنقابة وأفرز تشكيلة جديدة للمكتب الوطني من 29 عضوا وعضوة.

المؤتمر مر في أجواء ديمقراطية طبعتها روح التضامن والإحساس بالمسؤولية وبضرورة تعزيز البعد الوطني الذي تلعبه النقابة الوطنية للطاقة والمعادن في ظل ظرفية صعبة نتيجة تراكم إخفاقات السياسة الحكومية وتصعيد وتيرة الهجوم على الحريات العامة والنقابية، واستهداف حقوق ،ومكتسبات العمال، والأجراء.

وقد شكل أيضا لحظة نضالية استطاع خلالها المؤتمرون والمؤتمرات تقييم المرحلة الماضية اعتمادا على التشخيص البناء وتشريح الوضع النقابي والوقوف على الحصيلة وتثمينها والوقوف على

الإشكالات والعراقيل التي واجهت المناضلين والمناضلات تحليلا و نقدا بهدف صياغة حلول وبلورة خطط عمل واقعية لتجاوزها ولتطوير الأداء النقابي مستقبلا، وقد سجلت ورشات النقاش نجاحا متميزا بفضل المشاركة الفعالة للمؤتمرين والمؤتمرات وأبانت عن جهد متجدد واستطاعوا خلالها تحديد معالم الطريق لمواجهة التحديات الكبيرة التي تواجه الحركة النقابية ككل آنيا وفي المستقبل، واظهرت اشغال المؤتمر مستوى عاليا من للوعي ويقظة مناضلي و مناضلات النقابة وحرصهم على الحفاظ على قيم ومبادئ الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وإعلاء قيم التضامن بين العمال على اختلاف أصنافهم، أو طبيعة ومواقع عملهم، وإيمانهم القوي بضرورة تحصين الوحدة العمالية وتمتين روابط التضامن من اجل محاربة الهشاشة وفرض شروط العمل اللائق داخل بيئة شغلية آمنة.

كما عبر المؤتمرون و المؤتمرات في الختام عن اعتزازهم بنتائج المؤتمر الذي أنهى أشغاله في جو من النقاش الجاد والهادف طبعته لحظات أخوية مفعمة بروح والتعاون والثقة والتقدير المتبادل بين كل الفعاليات المناضلة، كما عقدوا العزم على المضي قدما في درب النضال في إطار النقابة الوطنية للطاقة والمعادن المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، مستشعرين جسامة المسؤولية في تأهيل العنصر البشري بقطاع الطاقة والمعادن وفي ضمان الحقوق والحفاظ على مكتسبات العمال في كل قطاعات النقابة وطنيا ومحليا.

فهنيئا للعمال والعاملات المنجمين وهنيئا لتنغير على نجاح المؤتمر، وكل التوفيق لكتيبة المناضلين والمناضلات التي حظيت بثقتهم وفي المقدمة الأخ محمد كلموس المناضل الصادق والجسور والإبن البار والوفي للكونفدرالية الديمقراطية وخطها الكفاحي وللمنجميين بقلعة النضال بمنجم إميضر.

عن صفحة: CdtTinghir

بيان الملتقى الوطني الأول للجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد

إن الملتقى الوطني الأول للجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد المنعقد يومه الأحد 20 أبريل 2025 بالمقر المركزي للجمعية المغربية لحقوق بالرباط، تحت شعار: « *لنواصل معركة التصدي للقانون التكبيلي للحق في الإضراب حتى إسقاطه، ولقانون تدمير مكتسبات منظومة الحماية الاجتماعية عامة وصناديق التقاعد خاصة»* ، وبعد وقوفه على أهم مميزات الأوضاع على مستوى الساحة الوطنية والإقليمية والدولية وعموم المستجدات المرتبطة بقانون الإضراب وباقي القوانين ذات الصلة بمنظومة الحماية الاجتماعية عامة وصناديق التقاعد خاصة وغير ذلك من البرامج والإجراءات الحكومية اللبرالية، العدوانية المستهدفة لأوضاع ومكتسبات الشغيلة ببلادنا وعموم الجماهير الشعبية.

وبعد تقييم مستفيض لعمل الجبهة منذ التأسيس، تنظيميا ونضاليا وإشعاعيا، على ضوء التقرير المقدم من طرف السكرتارية الوطنية، ومناقشة مشروع برنامج العمل للستة أشهر المقبلة والمصادقة عليه، وبعد استنفاذه لكافة النقط المدرجة في جدول أعماله؛ فإن الملتقى الوطني الأول للجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد يسجل ما يلي:

– تثمينه لكل المجهودات والمبادرات النضالية والتنظيمية والتعبوية والإشعاعية للجبهة، وإدانته مجددا لكل أشكال المنع والتضييق التي طالت عددا من مبادراتها النضالية.

تأكيده على دور الجبهة المحوري والحيوي للمساهمة، إلى جانب القوى الاجتماعية الأخرى وعموم القوى الديمقراطية ببلادنا، في الدفاع عن حقوق ومكتسبات الشغيلة المغربية وصد المخططات الطبقية للرأسمالية التي تستهدف، بعدوانية غير مسبوقة، عموم مكتسبات الشغيلة والجماهير الشعبية؛ ودعوته لتكريس هذا الدور وتقويته محليا ووطنيا، ومن خلال الإنفتاح أكثر على مختلف الإطارات المناضلة.

– إدانته للموقف الرجعي والمخزي للمدير العام لمنظمة العمل الدولية (OIT) من القانون التكبيلي للحق في الإضراب الذي تم تمريره ضدا على إرادة الحركة النقابية، وتجديده رفض الجبهة المطلق وعموم الشغيلة المغربية لهذا القانون الرجعي، وتأكيده على مواصلة معركة التصدي له بكافة الأشكال النضالية المشروعة حتى إسقاطه.

– تشديده على التشبث ب 60 سنة كسن للتقاعد في القطاعين العام والخاص وعلى مواصلة النضال من أجل ذلك، ورفض دمج الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (CNOPS) في الصندوق الوطني للضمان الإجتماع (CNSS).

– تأكيده للأدوار الحيوية لقطاع الوظيفة العمومية، ورفضه القاطع لكل ما يستهدفه من تفكيك، مباشر أو غير مباشر، عبر مختلف أشكال التعاقد والعمل الهش؛ ودعوته لتقوية النضال الشعبي في مواجهة مسلسل التراجعات والمخططات الحكومية النكوصية، المنضبطة لإملاءات الدوائر الإمبريالية، والمستهدفة لعموم المكتسبات الاجتماعية للشغيلة وباقي الحقوق والحريات ببلادنا.

– تثمينه لبرنامج العمل المعروض عليه من طرف السكرتارية الوطنية، ودعوته كافة مناضلات ومناضلي الجبهة وطنيا وعلى مستوى الفروع لتفعيله وتطويره، وتأكيده على إمكانية إسقاط قانون الإضراب، حتى بعد إقراره، ومواجهة مختلف القوانين التراجعية المستهدفة لحقوق ومكتسبات الشغيلة وإسقاطها؛ مع الدعوة للتصدي الحازم لكل الخطابات الإنهزامية والمشبوهة التي كان هدفها على الدوام، ولا يزال، زرع اليأس في صفوف الشغيلة وتبخيس جدوى النضال على كافة واجهاته الاجتماعية، النقابية والجمعوية والجبهوية وكافة التنظيمات الديمقراطية الأخرى.

– تضامنه مع كل نضالات الطبقة العاملة ،وخصوصا الفئات الهشة ودعمه لمطالبها ولنضالاتها المشروعة، وفي مقدمتهم عاملات وعمال الحراسة والنظافة، وعاملات وعمال الإنعاش الوطني، والعاملات والعمال الزراعيين، والمربيات والمربين بقطاع التعليم، وعمال البناء وعمال الموقف، وغيرهم من القطاعات.

– تجديد تضامنه مع عاملات وعمال معمل «سيكوم . سيكوميك»، ودعوته للمشاركة القوية في القافلة الوطنية التضامنية المتجهة صوب مكناس يوم الأحد المقبل 27 أبريل، ابتداء من الساعة الحادية عشرة صباحا وعبر المدخل الشرقي الطريق السيار بمكناس.

– دعوته عموم الشغيلة والمتقاعدين، غداة انطلاق جولة جديدة لا رهان عليها من الحوار الاجتماعي الأسبوع المقبل كما هو متوقع، للإنخراط القوي في النضال لوقف مسلسل التراجعات والدفاع عن الحقوق والمكتسبات، وتقوية مختلف تنظيماتها النقابية والحقوقية والإجتماعية الأخرى، والجعل من فاتح ماي لهذه السنة يوما نضاليا مغربيا بامتياز، يعطي نفسا جديدا للتصدي لقانون الإضراب المشؤوم على طريق إسقاطه، وللمخططات الجهنمية، المستهدفة لأنظمة التقاعد، ولكافة القوانين والمخططات الرجعية الأخرى التي يراد تمريرها للإجهاز على ما تبقى من حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية.

وفي الأخير، عبر الملتقى الوطني الأول عن إدانته الشديدة ،لكافة أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني ولحرب الابادة التي يواصلها ضد الشعب الفلسطيني بغزة، وباقي الأراضي الفلسطينية بدعم مباشر من طرف الامبريالية الأمريكية وحلفاؤها ،وبتزكية مخزية من طرف أنظمة التطبيع الخيانية ،مؤكداعلى دعمه اللامشروط للشعب الفلسطيني في نضاله المتواصل من أجل التحرر والاستقلال وبناء الدولة الفلسطينية على كامل تراب فلسطين التاريخية وعاصمتها القدس.

> دعوته عموم الشغيلة والمتقاعدين، غداة انطلاق جولة جديدة لا رهان عليها من الحوار الاجتماعي الأسبوع المقبل كما هو متوقع، للإنخراط القوي في النضال لوقف مسلسل التراجعات والدفاع عن الحقوق والمكتسبات، وتقوية مختلف تنظيماتها النقابية والحقوقية والإجتماعية الأخرى، والجعل من فاتح ماي...

عن الملتقى الوطني الأول
الرباط في 20 أبريل 2025

النقابة الوطنية للعمال الزراعيين تسليط الضوء على الحملة الاحتجاجية والترافعية ضد التمييز والاستغلال

نظمت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي ندوة صحفية صباح اليوم (الإثنين 21 أبريل 2025) بمقر الاتحاد المغربي للشغل بالرباط، لتسليط الضوء على الحملة الترافعية والاحتجاجية التي قامت بها "النقابة الوطنية للعمال الزراعيين".

تميزت هذه الندوة بمشاركة عدد من العمال الزراعيين الذين قدموا شهاداتهم، (منهم من يشتغلون بالضيعات الفلاحية أو بمراكز التلفيف...)، حول "أوضاعهم المزرية من قبيل التمييز في الأجر وعدد ساعات العمل الكثير، واستغلال الوسطاء والمشغلين، إلى جانب رفض تشغيل العاملات والعمال الذين سبق وشاركوا في بعض الاحتجاجات أو المظاهرات المطالبة بحقوقهم المشروعة واحترام القوانين، نموذج اشتوكة آيت باها بجهة سوس ماسة..."

كما تم الكشف، عن تفاصيل المذكرة (نصها الكامل أدناه) التي وجّهتها الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي إلى عزيز أخنوش، رئيس الحكومة (في شأن تنفيذ الاتفاق حول إنهاء التمييز في الأجور ضد العاملات والعمال الزراعيين بحلول سنة 2028)، وفي ما يلي نص التصريح الصحفي:

بمناسبة الحملة الوطنية الترافعية والنضالية، من أجل تفعيل الإتفاق الرسمي على المساواة بين الحد الادنى للأجور الفلاحي ونظيره في باقي القطاعات، ومن أجل فتح حوار عاجل حول المطالب الملحة للعاملات والعمال الزراعيين في بلادنا.

تحية طيبة لكافة الأخوات والإخوة في المنابر الإعلامية الحاضرين معنا في هذه الندوة الصحافية التي تنظمها النقابة الوطنية للعمال الزراعيين التابعة للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي- الإتحاد المغربي للشغل هذا اليوم 21 أبريل 2025، كتتويج للحملة الوطنية التي انطلقت من 15 أبريل الجاري إلى غاية 20 منه، والتي اخترنا لها كشعار:

لا لتنصل الدولة والباطرونا من التزاماتهما منذ سنة 2011 تم في سنة 2022 بإنهاء فضيحة التمييز في الأجور ضد العمال الزراعيين في أفق 2028.

هذه الحملة التي تم تجسيدها طيلة الأسبوع المنصرم من خلال العديد من خرجات الإعلامية والترافعية لدى رئيس الحكومة ووزير الفلاحة ووزير التشغيل، ومن خلال الأنشطة والوقفات الإحتجاجية في عدد من المناطق، منها سيدي قاسم وبلقصيري وبركان وأنشطة أخرى على مستوى جهة سوس ماسة.

هذه الندوة الصحفية التي تندرج في إطار الترافع الإعلامي والحقوقي والقانوني لتسليط الضوء:

. على واقع الاستغلال المكثف الذي تعانيه هذه الشريحة الواسعة من العاملات والعمال ببلادنا، الذين واللواتي يشتغلون في ظروف لاإنسانية لم تعد مقبولة نهائيا، ويؤدون ضريبتها غاليا من صحتهم، دون الحديث عن حوادث الشغل المميتة التي يتعرضون لها وتترك المئات من بينهم سنويا مابين قتيل ومعطوب.

. تسليط الضوء كذلك على واقع التمييز القانوني في ساعات العمل؛ حيث يشتغل العمال الزراعيون والعاملات الزراعيات قانونيا 48 ساعة في الأسبوع بينما نظراؤهم في باقي القطاعات حدد قانونيا لهم مدة عمل أسبوعية في 44 ساعة فقط.

. على التمييز الاخر والخطير، الذي استثنى بشكل لا إنساني ولا أخلاقي العاملات والعمال الزراعيين من الإستفادة من شروط الصحة والسلامة، حيث يتم حرمانهم من الضمانات التي يقرها قرار وزير الشغل الصادر في 12 ماي 2008 للاستفادة من المبادئ المنصوص عليها في مدونة الشغل حول شروط الصحة والسلامة في أماكن العمل.

. وإلى جانب هذا كله تركز هذه الندوة، كما ركزت حملتنا خلال الأسبوع المنصرم، أساسا على التمييز اللاقانوني واللاإنساني واللاأخلاقي واللامنطقي في مجال الأجور.

ويعد التمييز في الأجور أخطر أشكال التمييز والقهر الاجتماعي الذي تعاني منه هذه الشريحة الواسعة من الطبقة العاملة ببلادنا، وهو التمييز الذي ظل موضوع تنديد وفضح من طرف الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي والإتحاد المغربي للشغل على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة على الأقل؛ مما أدى إلى ظهور بوادر إلغائه إثر اتفاق 26 أبريل 2011؛ غير أن الباطرونا الزراعية والدولة لم يبديا لحد الان الاستعداد الفعلي لإنصاف العاملات والعمال الزراعيين رغم تأخر الاستجابة لهذا المطلب لعقود، ورغم توفر كافة شروط تنفيذ الاتفاق الحاصل في شأنه منذ سنوات، ورغم انفراد بلادنا بشكل مخجل ومؤسف إلى جانب دول نادرة جدا، بالتشبث بهذا التمييز.

لذلك فإن تشبتنا بإلغاء هذا "الأبرتايد الاجتماعي" وتخليص ضحاياه من عار التمييز الذي يفاقم الاستغلال المكثف والبشع الذي يطال حوالي مليون عاملة وعامل زراعي في بلادنا؛ كما نتشبث بباقي المطالب الملحة لهذه الشريحة من الأجراء، والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

1. تنفيذ الاتفاق على المساواة التدريجية بين SMIG و SMAG في أفق 2028؛
2. ضمان الحريات النقابية وحماية مناديب الأجراء؛
3. مأسسة الحوار القطاعي حول مطالب العمال الزراعيين مع وزير التشغيل ووزير الفلاحة؛
4. دعم وتطهير جهاز تفتيش الشغل وتقريب إدارة الشغل من التجمعات العمالية؛
5. إصلاح منصف لقانون التعويض عن حوادث الشغل وجعل هذا التأمين من اختصاص الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
6. ضمان شروط الصحة والسلامة في أماكن العمل وتمتيع العمال الزراعيين القطاعين بالتدابير الوقائية التي يقرها قرار وزير التشغيل عدد 93-08 الصادر بتاريخ 12 ماي 2008؛
7. الزيادة في المعاشات وفي الحد الأدنى للمعاش وتعديل المرسوم حول التعويض عن فقدان الشغل؛
8. التعديل المنصف لكيفية احتساب معاش العاملات والعمال المؤقتين؛
9. ردع المتهربين من التصريحات لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومعالجة وضعية عاملات وعمال محطات التلفيف المتعلقة بتوقيف الحقوق بدعوى موسمية النشاط؛
10. التصدي لآفة عقود الشغل المحددة المدة وهيمنة شركات التشغيل المؤقت والسمسرة في العاملات والعمال؛

مكناس: المكتب النقابي لعاملات وعمال سيكوم- سيكوميك

بيان تضامني

انسجاما وروح التضامن العمالي، فاننا كمكتب نقابي، ونيابة عن باقي عاملات وعمال شركة سيكوم-سيكوميك، ومن داخل معتصمنا أمام فندق الريف بمكناس، الذي تجاوز شهره التاسع، نعلن تضامننا المطلق مع عاملات وعمال شركة « سينماتيكس» للألبسة الجاهزة بمدينة برشيد، ونحيي معركتكم التي انطلقت منذ : 07 أبريل 2025، احتجاجا على عدم صرف أجرة شهري : فبراير ومارس، مع التصريح بقيمتها، ومن أجل الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، والتغطية الصحية، ووساءل نقل تحفظ كرامتكم كبشر والاستفادة من العطل، وضد التعسفات والتهديدات... وهي المطالب البسيطة التي نجمع عليها كقطاع للنسيج إن لم نقل كطبقة عاملة مغربية.

ان واقع الإستغلال يوحدنا في المعاناة، ويجعلنا نحس عن قرب بآلام بعضنا البعض، ويقوي روح التضامن بيننا في أفق توحيد نضالنا ضد الاستغلال والاضطهاد، ضد البطالة والتفقير المعمم على كافة الجماهير الشعبية التي نعتبر قلبها النابض، ورأس رمحها في المقاومة.

لذا فإننا بقدر ما نتضامن مع معكم، ومع كل معارك بنات وابناء طبقتنا على امتداد خارطة الوطن، بقدر ماندعو جميع المتضررين من مخططات التجويع والقهر، وكل مناضلات ومناضلي الشعب المغربي للتصدي الفعلي لها والعمل على مشروع « وحدة الطبقة العاملة المغربية» كحل وإجابة شاملة لما يحاك ضدها من مؤامرات.

ودمتن/ دمتم للنضال أوفياء.

عاملات وعمال سيكوم- سيكوميك- مكناس

مقاربة حقوقية لملامح بعض الأوضاع بمنطقة إنزكان أيت ملول

(الجزء 4/4)

الهاشمي كبدة (*)

2) - على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

ه) – البيئة:

يحظى النطاق الترابي لعمالة إنزكان أيت ملول ببنية بيئية يمكن إجمالها في المكونات المائية والنباتية والحيوانية والهوائية ... فالبنسبة للمكون الأول يتوفر هذا النطاق على شاطىء بحري وفرشاة مائية باطنية ومصدرين مائيين توفرهما كل من محطة تحلية مياه البحر ببلدة الدويرة التابعة لإقليم شتوكة أيت باها، ومحطة معالجة المياه العادمة ببلدة المزار التابعة للجماعة الترابية أيت ملول. وبشأن المكون الثاني، يتواجد بهذا النطاق غطاء نباتي مكون من غابة شجر الكاليبتوس على ضفة الشاطيء البحري ممتدة إلى داخل كل من المجالات الترابية لكل من الجماعات المحلية لإنزكان والقليعة وأيت ملول، إضافة إلى غابة شجر الأركان الممتدة على تراب أربع جماعات محلية هي أيت ملول والقليعة والتمسية وأولاد داحو، كما يضم هذا المكون غطاء نباتيا أخر مشكلا من ضيعات الحمضيات ومزارع الخضروات. أما المكون الثالث فيتمثل في قطعان الأبقار والخراف والمعز ودواب أخرى ودواجن وقلة من الوحيش... وبصدد المكون الرابع فهو كامن في الأكسجين وثاني أوكسيد الكاربون وكافة الغازات الموجودة في الهواء...

وقبل تشخيص العناصر المخلة بتصريف الحق في بيئة صحية ونظيفة ومستدامة في النطاق الترابي لعمالة إنزكانأيت، فلنعرف حق الإنسان في بيئة سليمة كما هو وارد في القرارين الصادرين عن مجلس حقوق الإنسان في العام 2021 (A/HRC/RES/48/13) والجمعية العامة في العام 2022 (A/RES/76/300).

«إنه حق كل إنسان في العيش في وسط حيوي، أو بيئي متوازن وسليم، والتمتع والانتفاع بموارد الطبيعة على نحو يكفل له حياة لائقة وتنمية متكاملة لشخصيته من دون إخلال بما عليه من واجب صيانة البيئة ومواردها والعمل على تحسينها وتنميتها ومكافحة مصادر تدهورها وتلوثها».

وبالإستئناس بهذا التعريف، نقف على أن تصريف الحق في بيئة صحية ونظيفة ومستدامة بالنطاق الترابي لعمالة إنزكان أيت ملول يعيش على إيقاع عدة اختلالات طالت كافة مكونات البيئة. فالفرشات المائية الأولى والثانية والثالثة تعرضت للاستنزاف لتجف الآبار وتنفذ إلى بعضها المياه المالحة وهذا ما أدى إلى القضاء على النشاط الزراعي والفلاحي لصغار الفلاحين. وقد نجت الساكنة من أزمة عطش حادة بفضل التزود بالماء الشروب الآتي من محطة تحلية مياه البحر بإقليم اشتوكة أيت باها. والفرشة الرابعة مقبلة على النفاذ جراء استغلالها المفرط من طرف كبار الفلاحين. والانتفاع بالمياه الآتية من محطة معالجة المياه العادمة لازال متعثرا. أما وادي سوس والتي كانت مياهه تستغل في سقي الزراعات المعاشية المنتشرة عل ضفتيه وتغذي عيون الآبار، فقد جف بفعل توالي سنوات الجفاف الناجم عن التحولات المناخية والتي ولدها التلوث الناجم عن الانبعاثات الغازية الصادرة عن الاستعمال المفرط لقرون للطاقة الأحفورية في القطاع الصناعي بكل من أوروبا وأمريكا. والجفاف ليس الكارثة الوحيدة التي أصابته، بل أنشئت على طول سريره مقالع نجم عن استغلالها كثبان إن لم نقول هضاب هي مزيج من الأحجار والأتربة تعمل على تحويل القطب الجامعي، ...)، والتمسية (ثانوية الإمام الجزولي الإعدادية، ثانوية عبد الله الشفشاوني التأهيلية، الملعب المحلي، ...). وبإتلاف الغابتين تفقد المنطقة رئتها إضافة إلى مخاطر التعرية. اما بشأن الشطر الثالث من الغطاء النباتي، فيمكن ان يترتب عن زراعة الحوامض والخضر تلويث التربة وإصابة اليد العاملة الزراعية وكذا المستهلك(ة) بتسممات وأمراض، وذلك جراء الاستعمال غير العقلاني للأسمدة والمبيدات والمخصبات.

وبشأن الاستفادة من المكون الثالث والحفاظ عليه، فبحكم الجفاف المزمن الذي جثم على المنطقة وعلى المغرب، تناقصت بشكل حاد أعداد قطعان الأبقار والخراف والمعز والدواجن مما حال دون من خدمات الربط بشبكة الصرف الصحي لا تتمتع بهواء صحي ونقي وسليم بفعل الروائح الكريهة المنبعثة من المجاري والبرك الآسنة للمياه العادمة التي تصرف إلى الأزقة والشوارع والناجمة عن عمليات تنظيف مرافق المساكن وغسل الأواني وتصبين الملابس... كما أن الروائح النتنة الناتجة عن برك المياه العادمة بسرير وادي سوس تزكم أنوف المارة وسكان ضفته الجنوبية، وبإمكان تلك المجاري والبرك أن تحمل خطورة انتشار الامراض والأوبئة. أما المقالع على طول مجرى وادي سوس التي تنتج الرمال والحصى الموجهين للبناء والأشغال العمومية، فينتج عن اشتغال آليات الطحن غبار سديم ينتشر على طول ضفتي الوادي مما يحول حياة

مسار جريانه الطبيعي، وهذا ما يشكل خطرا، في حالة فيضانه، على حياة بعض السكان المجاورين له وعلى مأويهم إضافة إلى خطورة تغيير بنيته الطبيعية والمورفولوجية.

وبشأن الغطاء النباتي، فشجر غابة الكاليبتوس بإنزكان اجتث بعضه لتقام في مكانه المباني السكنية ومرافق تجارية وفضاءات الغولف ... (تجزئة الرمل، الكولف، سوق الحرية، سوق الجملة للخضر والفواكه والفواكه الجافة والعطارة، مشروع إنشاء مصحة أكديطال، مركب النخيل، سوق الجملة للسمك،...)، وتعرض جزء كبير من شجر غابة الأركان لنفس المصير ووطنت مكانه مركبات الخرسانة المسلحة بكل من القليعة (تجزئة تلعينت، فضاء السجن المحلي، فضاء القوات المساعدة، ...) وأيت ملول (الحي الصناعي، حي الشهداء، حي أدمين، ملحق المعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة مركب البستنة، ثانوية محمد البقالي التأهيلية، ثانوية السعادة التأهيلية، مدرسة قنطرة سوس الابتدائية، تلبية الحاجيات من اللحوم الحمراء والبيضاء على السواء بالنطاق الترابي لعمالة إنزكان أيت ملول، وهذا ما أدى إلى الارتفاع الصاروخي لأثمانها مما يحرم المواطنات والمواطنين ذوات وذوي الدخل المحدود من الانتفاع بها. أما الحفاظ على الوحيش فيعد مستبدعا إلى مستحيل وذلك بفعل تدمير الوسط الإيكولوجي لعيشه ولتوالده ولنموه لاسيما وأن غابة أدمين التي كانت تأويه قد تحول جزء منها إلى هياكل إسمنية وصار الباقي منها ضيعات ومزارع الخضروات واسطبلات لتربية المواشي.

يظل الهواء، الذي يستنشقه جزء كبير من قاطنات وقاطني وزائرات وزوار النطاق الترابي لعمالة إنزكان أيت ملول، بعيدا عن معايير الصحة والنقاء والسلامة. فمعامل الحي الصناعي لاسيما المشتغلة بمجال تصبير السمك وصناعة دقيق الحوت والغوانو... تنفث غازاتها السامة بالهواء، وهذا ما ينعكس سلبا على صحة عاملات وعمال الحي وعلى صحة الساكنة المجاورة. كما أن ساكنة الأحياء المحرومة القاطنات والقاطنين بالقرب من المقالع إلى جحيم جراء ما يسبب فيه ذلك الغبار من صعوبة التنفس إلى حد الاختناق وتلويث شتى مرافق العيش مع احتمال الإصابة بالأمراض الصدرية والحساسية...

إن استعراض بعض عناصر تشخيص أوضاع البيئة على النطاق الترابي لعمالة إنزكان أيت ملول ليكشف عن انتهاكات للحق في بيئة صحية ونظيفة ومستدامة، وهذا ما يتنافى ومنطوق المادة 12 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتنافى ومقتضيات القرارين الصادرين عن مجلس حقوق الإنسان في العام 2021 (A/HRC/RES/48/13) والجمعية العامة في العام 2022 (A/RES/76/300)، كما يكشف عن عجز في تنفيذ مقتضيات القانون المتعلق بحماية واستصلاح البيئة.

(انتهى)

(*) الهاشمي كبدة: رئيس الفرع المحلي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بإنزكان أيت ملول

استرتيجية التغيير الثوري

أحمد بنعمر

بعد الاستقلال الشكلي تم إعادة بناء الدولة الموروثة عن الاستعمار – والتي كانت تتشكل من إدارة عصرية استعمارية تتحكم في إدارة مغربية عتيقة – كدولة مخزنية بمساحيق عصرية. فالكتلة الطبقية السائدة التي تشكلت في كنف الدولة المخزنية وفي تبعية مطلقة للامبريالية كانت عاجزة عن فرز أحزاب تمثل مصالحها وهي المهمة التي تكفل بها المخزن من خلال خلقه لأحزاب إدارية ومدها بالعدة والعتاد مقابل العمل بكل الطرق والوسائل على إفساد وإدماج وتدجين الأحزاب الوطنية والديمقراطية ما حقق معه عزلها عن الجماهير الشعبية ، ولا تجد الكتلة الطبقية من ضمان لفرض هيمنتها واستغلالها المكثف للعباد ونهبها لخيرات البلاد غير تعاظم الاستبداد المخزني وتغوله . مع خروج محتشم لبعض التعبيرات عن فئات غير الاحتكارية من وسط الكتلة الطبقية السائدة بشعارات تشي بتناقضات ثانوية داخلية تتمثل في تضررها من الاحتكار المخزني وهيمنته الاقتصادية (شعار فصل الثروة عن السلطة)، وتظل هذه التناقضات هامشية ولا يمكن التعويل عليها في غياب حركة نضالية شعبية عارمة وقيادة ثورية حازمة. ورغم أن شعار(فصل الثروة عن السلطة) لا يقع في صلب الطموح الشعبي للتحرر إلا أنه في سياق لف أوسع جبهة ضد المافيا المخزنية يمكن أن يضم إلى الشعارات التكتيكية لخدمة هذا الهدف المرحلي.

غير أن الانخراط في سيرورة التغيير لن يجدي نفعا إذا ظل أفكارا تتلاطم في سديم النظرية أو تتقاذفها أحاديث المقاهي الواقعية منها و الافتراضية على غير هدى وفي انفصال تام عن أية استراتيجية سديدة للتغيير الثوري المنشود .

إن أي استراتيجية للتغييرلا تضع في الحسبان الدروس المستخلصة من تجارب شعبنا وفي مقدمتها مختلف التجارب التي عاشتها الطبقة العاملة المغربية ولا تستلهم الرصيد الأممي الثوري. وتكتيكاتها لا تعنى بتشخيص الوضع الراهن موضوعيا وذاتيا ، محكوم عليها بالتواري والفشل .

استرتيجية حقيقية للتغيير ينبني خطها السياسي حتما على التقييم والتقويم الموضوعيين . إن أي استراتيجية سديدة للتغييرعليها مهمة الاجابة عن الأسئلة الجوهرية التالية : لمن سنعبد الطريق للظفر بالسلطة إذا ما تم تغييب الدور القيادي للطبقة العاملة ؟. من سيقود هذا الحشد الجماهيري الفسيفسائي المشكل من شتى الطبقات والفئات من أدنى السلم الاجتماعي إلى أعلاه؟!. ما مكان مهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي ؟وما هي القوى الكفيلة بالانخراط في تحقيقها ؟وما شكل البناء الديمقراطي المنشود؟ وفي أي أفق...؟ وباختصار ما هي مكونات الرزنامة والعدة الفكرية والسياسية والتنظيمية والبرنامجية ...المكونة لهذه الاستراتيجية.؟

ما هو تحليلنا للتناقضات الأساسية والثانوية في مجتمعنا اليوم. في علاقة بمحيطه الاقليمي والدولي وبهويته المتعددة.؟

هل تنطلق من الاقرار بالتناقض الأساسي المحرك لكل ما يعتمل داخل مجتمعنا الذي هو التناقض بين قوة العمل المنتجة لفائض القيمة وتمثله الطبقة العاملة من جهة والرأسمال المستغل لقوة العمل وتمثله البرجوازيةالكبيرة التابعة والملاكين الكبار من جهة أخرى.

وبكون التناقض الرئيسي اليوم يتجلى وبوضوح كتناقض بين مجموع الطبقات الشعبية من جهة (الطبقة العاملة. الفلاحين الفقراء والمعدمين. كادحي الأحياء الشعبية . البرجوازية الصغرى والمتوسطة) والامبريالية العالمية عامة والفرنسية بصفة خاصة ، والنظام التبعي المخزني بقاعدته الإجتماعية (الكتلة الطبقية السائدة وامتداداتها وتعبيراتها المختلفة – أحزاب .جمعيات. أعيان. خدام...) من جهة أخرى.؟

هل تقر استراتيجية التغيير الثوري هذه بأن المرحلة مرحلة التغيير الثوري الوطني الديمقراطي الشعبي في طورها الأول: تهييئ شروط نهوض الحركة الجماهيرية.

تحديد عدو أساسي واحد تتجمع حوله كل الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية والقوى الحية أيا كانت مرجعيتها الفكرية أو موقعها الطبقي، المتضررة من ذلك العدو الطبقي الذي هو في الفترة الراهنة المخزن بما في ذلك قوى ليبرالية معبرة عن البرجوازية المتضررة من المافيا المخزنية والقوى الإسلامية المناهضة للمخزن وغير التكفيرية أو التابعة للخارج ومختلف قوى اليسار والحركات الاجتماعية والنقابية المناضلة ومنظمات مدنية مقتنعة بضرورة التغيير.؟

هل تنطلق من برنامج عام لهذا التغيير المنشود؟ وما هي طبيعته؟ وبأي أفق؟

هل تضع كمهمة مرحلية آنية لا تحتمل القفز عليها أو تأجيلها ما يلي :

• وضع حد للاستبداد المخزني والحكم الفردي من خلال :

إقرار دستور ديمقراطي ، تفكيك الأجهزة المخزنية، إرساء اقتصاد وطني تحرري، إعادة الاعتبار للقطاع العام المنتج والاستراتيجي. تثبيت الرقابة العمالية في مواقع الانتاج، سياسة فلاحين تضمن السيادة الغذائية وتصون البيئة، بناء صناعة وطنية قوية ، تقليص دور القطاع الخدماتي المرتبط بالتوزيع والتسويق، سياسة منجمية وطنية ، صيد بحري في خدمة حاجيات الشعب المغربي ، سياسة شغلية تحارب البطالة ، وضع أسس لنظام تعليمي وطني ديمقراطي شعبي علمي إجباري مجاني ومنفتح، سياسة صحية جيدة مجانية ومتاحة للجميع، ضمان سكن لائق للجميع، المساواة الفعلية بين المرأة والرجل، بناء ثقافة ديمقراطية تقدمية ومتحررة ، سياسة إعلامية في خدمة الجماهير الشعبية ، تطوير وتقوية أشكال دعم الشعب الفلسطيني ومناهضة التطبيع والعمل على إسقاطه ومواجهة التغلغل الصهيوني في كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية...؟

الاستراتيجية السديدة للتغيير الثوري تنطلق من قناعة ثابتة غير قابلة للتعديل يترجمها الشعار التالي:

«الجماهير المنظمة الواعية هي صانعة التاريخ»، فالتغيير الحقيقي لن يتحقق على يد قائد ملهم أو نخبة مستنيرة تضع نفسها فوق الشعب أو عبر الأسلوب البلانكي (الانقلابي). إذ وحده التفاعل مع الجماهير ومساعدتها على تلمس طريق الخلاص وليس الإنابة عنها والنضال بدلها وتركها فريسة للاتكالية والخمول والانتظارية ، هو الكفيل بالسير قدما في إنجاز مهام التغيير التحرري الديمقراطي الشعبي.

إن أي استراتيجية للتغييرلا تضع في الحسبان الدروس المستخلصة من تجارب شعبنا وفي مقدمتها مختلف التجارب التي عاشتها الطبقة العاملة المغربية ولا تستلهم الرصيد الأممي الثوري. وتكتيكاتها لا تعنى بتشخيص الوضع الراهن موضوعيا وذاتيا ، محكوم عليها بالتواري والفشل .

فالموقف السديد هو الانخراط والتأطير والمساهمة في قيادة الجماهير والانصات لنبض الشعب والتعلم من تجاربه المختلفة والمتنوعة ومساعدته على تنسيقها وتجميعها وتقويتها في اتجاه تحرير نفسه بنفسه حسب شروط واقعه الملموس.

إن أي استراتيجية سديدة للتغيير عليها حتما أن تضع نصب أعينها الواقع المعقد والمهام والتضحيات الجسيمة التي يتطلبه إنجازها :

ضعف وتمخزن شبه كلي لما تبقى من القيادات المنحدرة من الحركة الوطنية منذ التناوب المخزني وصولا إلى اللحظة الراهنة حيث انتقلت من النقيض إلى النقيض بإمعانها في خدمة المشروع المخزني والتماهي مع توجهاته في القضايا الوطنية والقومية وفي قلبها القضية الفلسطينية.

تشتت القوى اليسارية والديمقراطية وضعف ارتباطها بالشعب. مع تنامي القوى اليمينية وسطها والتي ماتنفك تزرع الوهم حول إمكانية إحداث تغيير حقيقي من داخل مؤسسات المخزن بدون الحاجة إلى نضال جماهيري شعبي عارم وحازم.

مركزيات نقابية تزداد انغلاقا وتصلبا وجمودا تحكم توجهاتها بيروقراطية راسخة راكمت كما هائلا من الخبرة في الدفاع عن مصالحها الانتهازية الضيقة على حساب القواعد العمالية وأصناف المأجورين .

وفي الجهة الأخرى هناك القوى الإسلامية بكل تلاوينها فهي إما خانعة إلى درجة القيام طواعية وعن إصرار بدور « الكليبكس» اتجاه المخزن . وإما متجمدة في مكانها الانتظاري الذي لا تبارحه إلا لتتماهى مع أجندة الإسلام السياسي الاخواني العالمي في التظاهر الاستعراضي للدفاع عن القضية الفلسطينية مبرزة في ذلك قدر غير قليل من النزوع الطائفي والكيل بمكيال أوهام عقدية ومذهبية (الغزو التتاري/ الامبريالي لسوريا) بما يؤكد كونها غير مؤهلة للتخلص منها (في الافق المظور على الأقل) في رسم تكتيكاتها الضابطة لعلاقتها بالقوى الطامحة للتغيير الديمقراطي الحق واستمرارها في إعادة إنتاج خطاباتها اللفظية التي تفتقد لأي تجسيد في الواقع الملموس حول ضرورة القضاء على المخزن واقرار نظام ديمقراطي .في حين ينعدم لديها أي تصور للدفاع عن الأوضاع المعيشية للجماهير الشعبية والنضال بجانبها من أجل حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحيوية. ما يجعل مطمح حدوث تناقضات داخلها لصالح توجه إسلامي مناضل وعقلاني (رغم إمكانية حدوثه) يظل بعيد الحصول.

غير أنه رغم ما يعتري الحركة الديمقراطية عامة من وهن عام والحركات الاجتماعية حركة المعطلين والحركة الطلابية والامازيغية الديمقراطية من تراجع وضمور في منسوب انخراطها في النضال العام وفتور الهبات الجماهيرية المناطقية . والمحاصرة اللصيقة التي فرضها المخزن على الحركة النقابية الديمقراطية والحركة الحقوقية والاعلام الحر فإن الأمل معقود عليها جميعها في القيام بدور مركزي في هذا الطور الصعب من السيرورة الثورية للشعب المغربي جنبا إلى جنب مع نضالات الطبقة العاملة الصناعية والزراعية والخدماتية وما تشكل حتى الآن من أنوية جبهات ميدانية متنوعة . وماقد تفرزه التناقضات داخل مختلف الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية وما سيتمخض عنها من تعبيرات سياسية سترفد أغلبها لا محالة جبهة النضال الشعبي وتدفع بها إلى الأمام على درب التحرر والانعتاق من الاستبداد المخزني واستغلال كتلته الطبقية السائدة وفسادها طال الزمن أم قصر. أما الأوهام حول الحل السحري للتغيير بكلفة منعدمة ومن خلال الكتلة الحرجة التي ستخرج من تحت أكم انتلجنسيا فسيفسائية تتنادى من ذاتها ولذاتها من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين فتقول «لتغيير» ما كن فيكون فأضغاط أوهام.

طنجة في 2أبريل 2025

الطبقة العاملة والصراع من أجل التغيير الثوري

إن دور الطبقة العاملة لا يقتصر فقط على الإنتاج فقط، بل تلعب دورا رئيسيا في مهام التحرر الوطني وبناء المجتمع الإشتراكي بما لها من قدرات لقيادة الجماهير الشعبية في النضال الذي يكون هدفه النهائي هو تحقيق المشروع الاشتراكي في أفق بناء المجتمع الشيوعي..
في ملف هذا العدد ، الذي يصدر قبيل فاتح ماي، نحاول ملامسة بعض جوانب أدوار الطبقة العاملة، والتحديات والإكراهات التي تعترض سيرورة هذه المهام.

الطبقة العاملة نضال مستمر من أجل تحقيق التغيير المنشود

إن مهمة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة أو المعبِّر السياسي للطبقة العاملة عن مصالحها الطبقية لارتباطها الجدلي بمضمون التغيير المنشود. وبالنظر الى ما تعنيه هذه المهمة في أطروحات حزب النهج الديمقراطي العمالي من ضرورات: تقييم متقدم لمجريات الصراع في العالم وضمنه طرح ما يتقدم به الحزب بالسيرورات الثورية بالمنطقة العربية والمغاربية... تقدم نوعي في منهجية قراءات وأطروحات جديدة للمؤتمر الوطني الخامس لحزب النهج الديمقراطي العمالي للتناقضات وترتيبها في سياق واقع تتنامى فيه النضالات الشعبية من خلال حراكات شعبية جديدة تتجاوز النضالات الاجتماعية المعهودة وغيرها من أدوات النضال الديمقراطي الشعبي الفئوية على أهميتها في نفس الوقت لتطوير النضال الديمقراطي الشعبي العام.

هذا إظافة للوضوح الملموس في أطروحة الحزب من حيث صياغة مرجعية وخط نظري يعتمد الماركسية اللينينية ويضع الحزب في موقعه الطبيعي، أي جزء لا يتجزأ من الحركة الشيوعية في العالم. هذا من دون أن يغفل الحزب نوعية التربة المحلية التي يشتغل في ظل شروطها. لذلك نعتبر أن مهام التحرر الوطني ترتبط أشد الارتباط بالبناء الديمقراطي وأن الديمقراطية شرط أساسي وحيوي لكي يستطيع النضال من أجل التحرر الوطني أن يكتسب رهاناته ويحقق أهدافه على طريق التغيير الثوري.

من البديهي أن تحكم هذه الأطروحة متغيرات الواقع المعاش في مستوياتها الجغرافية وأبعادها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن الطبيعي أن تعترضها معيقات وتحديات ذاتية وأخرى موضوعية. لكن الأهم هو بداية شق مسار هذه المهمة وتوفير شروط نجاحها انطلاقا من الامكانيات المتوفرة وتأسيسا على تراكم تجربة تاريخية متنوعة الأشكال التنظيمية والنضالية ثم إعادة تقويم وتصويب المسار في اتجاه ضبط صيرورة الانجاز على أرض الواقع.

إن مهمة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة تواجه معيقات وتحديات تتنوع وتتجدد مع تعقيدات واقع الطبقة العاملة نفسها وواقع العمل النقابي، المدخل الرئيسي لهذه المهمة، إلى جانب العمل المباشر في كل مواقع تواجد العاملات والعمال وعموم الكادحين. كما تواجه مهمة البناء، مشهدا بئيسا بلغ درجة الصفر من الانحطاط السياسي وأقسى أنواع القمع والاستبداد المخزني.

هذا الواقع يفرض ضرورات ملحة تساهم في تدليل الصعوبات وفهم صحيح للمتغيرات الجارية على حياتنا وفي قلبها يوميات العامل والكادح في انشغالاته، همومه واهتماماته من خلال تطور الوسائط ووسائل التواصل الاجتماعي التي اجتاحت كل مناحي الحياة. ومنه وجب العمل على:

– ربط النضال من أجل المطالب الاقتصادية والاجتماعية الهادف إلى تلطيف الاستغلال، بالنضال من أجل التخلص من المخزن ومن الاستغلال، أي من النظام الرأسمالي، وبناء نظام تكون فيه الطبقة العاملة ومعها عموم الكادحين سيدة نفسها، وهو طبعا النظام الاشتراكي.

– توحيد مجهودات المناضلين الماركسيين في مختلف القطاعات النقابية وتحديد أهداف مشتركة محددة في المدى القريب والمدى المتوسط تراكم لاستكمال مهام بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة.

– اعداد برامج وخطط شاملة لمواجهة إكراهات ضعف الانتماء النقابي وفي نفس الوقت مواجهة وفضح القيادات البيروقراطية المتحكمة في لجم النضالات القطاعية ومنع تنسيق نضالات هذه القطاعات مهما اختلف انتماؤها النقابي.

إن الطريق الى انجاز مهمة بناء الحزب شاق وصعب ولا يمكن أن يسلكه الا من يؤمنون بأنه هو طريق تحرر الطبقة العاملة المغربية ومعها المجتمع بأكمله. وبذلك هم معنيون أيضا نساء ورجالا وشبابا بالانخراط في بناء أدوات الدفاع الذاتي المستقلة للجماهير وتطوير النضال والحراك الشعبي بما يجمع بين مطالب مختلف الفئات الشعبية ويرتقي بها من نضالات فئوية الى نضال طبقي موحد كفيل بتعديل ميزان القوى لصالح مجموع الطبقات الشعبية في وجه الكتلة الطبقية السائدة. هذه الأهداف وغيرها لن تتحقق من دون ربط النظرية بالممارسة العملية في دروب واقع متغير باستمرار، وهذا ممكن جدا كلما توفرت الإرادة السياسية وتجددت عزائم النضال العمالي الشعبي في كل الواجهات.

النهج الديمقراطي
ⵜⴰⵏⵀⴰⵊ ⴰⴷⵉⵎⵇⵔⴰⵟⵉ

الملف

■ العدد : 602
■ من 24 الى 30 أبريل 2025

annahjad@gmail.com

دور الطبقة العاملة في التغيير ومهامنا

عبد السلام العسال

تعيش الطبقة العاملة المغربية، أكثر من أي وقت سابق، وضعية استغلال خطير لأسباب متعددة ومتنوعة، فهي من جهة تشتغل لدى باطرونا جشعة ومتوحشة، سواء في القطاع الصناعي أو في القطاع الفلاحي، منتمية لطبقة بورجوازية هجينة، تابعة من موقع الضعف للبورجوازية الرأسمالية في صيغتها الإمبريالية، ولا تهمها إلا الأرباح حتى ولو تطلب منها ذلك إخضاع العاملات والعمال للمزيد من القهر والاضطهاد والحرمان من أبسط الحقوق الشغلية المتعارف عليها، بما في ذلك الحق في تحديد ساعات العمل، والحق في أجر عادل وكاف، والحق في الاستقرار في العمل، والحق في العطل، والحق في المساواة سواء في الأجور أو في العلاوات، والحق في العطل الأسبوعية والسنوية، وغير ذلك من الحقوق ذات الطبيعة الإصلاحية لا غير، التي بدونها لا يمكن للعاملات والعمال التوفر حتى على ذلك الحد الأدنى المعروف من مقومات الحياة الكريمة، وهي من جهة ثانية، تعيش في ظل وضع عام يسيطر فيه نظام سياسي طبقي معاد لحقوق الشعب المغربي عامة وحقوقها هي بصفة خاصة، ولا يتردد أو يتوانى في اعتماد مخططات تصفوية للإجهاز على ما تبقى من مقدرات الشعب المغربي مع ما يتطلبه ذلك من تغول بوليسي، وقمع همجي لكل الأصوات المنتقدة لسياسته الطبقية، ومحاربته لكل فعل نضالي من أجل التغيير بما في ذلك تضييقه على العمل النقابي وانحيازه المفضوح للباطرونا لتغليب كفتها في معادلة الصراع مع الطبقة العاملة، وهي من جهة ثالثة، تعاني من ضعف وتشرذم العمل النقابي، كسلاح بيدها للدفاع عن حقوقها ومكتسباتها وفرض مطالبها، بسبب قيادة البورجوازية الصغيرة للنقابات وهيمنة البيروقراطية عليها وعدم تحمل المناضلين/ات الثوريين/ات مسؤوليتهم التاريخية في المساهمة في تأطيرها والسمو بوعيها السياسي لتلعب دورها التاريخي في النضال من أجل التغيير، وهي من جهة رابعة، تفتقد إلى أداتها المستقلة، حزبها الثوري، لقيادة النضال الثوري من أجل التغيير، فبدون هذه الأداة لن تستطيع الطبقة العاملة الارتقاء بوعيها الحسي إلى مستوى الوعي الطبقي الذي به تستطيع فهم وتحليل متطلبات الصراع الطبقي وفهم دورها فيه كطبقة ثورية مؤهلة لقيادة النضال الثوري حيث لا يمكن أن تنجز هذه المهمة العظيمة أية طبقة أخرى غيرها.

إن هذا الوضع المأزوم يطرح على التنظيمات اليسارية التي لها مصلحة في التغيير الثوري، وخصوصا الماركسية واللماركسية اللينينية، وعلى المناضلين/ات والمثقفين/ات الثوريين/ات، مهاما جسيمة، بدون إنجازها لن تستطيع الطبقة العاملة القيام بمهمتها التاريخية التي طالما انتظرها وتعطش شعبنا من أجلها، وهي مهمة التغيير الجذري للأوضاع الفاسدة والمتدهورة ببلادنا على كافة المستويات.

وحتى إن كانت الطبقة العاملة المغربية، سواء في القطاع الصناعي أو في القطاع الفلاحي، تخوض معارك قوية وبطولية، في العديد من مواقع الإنتاج (عاملات وعمال سيكوم سيكوميك بمكناس، عاملات وعمال تعاونية كوباك جودة بأكادير وسلا، عمال شركة موبيليس للنقل الحضري بوجدة، العاملات والعمال الزراعيات/ون باشتوكة أيت باها ....)، والتي أبانت ومازالت تبين، من خلالها، عن إرادة قوية وعزيمة فولاذية، وإصرار لا مثيل له للعاملات والعمال، للسير بالمعارك إلى أقصى مداها، رغم تعرضهن/م خلالها لمختلف أشكال القمع والحصار والتضييق والملاحقات والمتابعات القضائية والمحاكمات الانتقامية وغدر بعض «القيادات» البيروقراطية الممخزنة، لإخراس أصواتهن/م وثنيهن/م عن مواصلة نضالهن/م المشروع، غير أن ذلك كله لم يزد العاملات والعمال إلا إصرارا على التشبث بمطالبهن/م والاستمرار في نضالهن/م من أجل تحقيقها، وهذا يبين أن الطبقة العاملة ليست موجودة فقط في الساحة النضالية كفعل مقاوم لجبروت الباطرونا وأجهزة الدولة المتواطئة معها وحاميتها، وإنما هي، أيضا، مستعدة للتضحية بكل شيء من أجل حقوقها ومكتسباتها؛ غير أن النضال الذي تخوضه الطبقة العاملة، بكل إصرار، في الظروف الحالية، يبقى، من جهة معزولا، ومشتتا، وعاريا من أي دعم قوي من خارجها، ومن جهة أخرى يظل محصورا في كونه نضالا اقتصاديا واجتماعيا محدودا في سقفه وليس له أي هدف استراتيجي، إذ لا يتعلق إلا بمطالب حقوقية، إصلاحية في جوهرها، للتخفيف من الشروط القاسية لما تتعرض له من استغلال بشع، كمطلب الاستقرار في العمل، والزيادة في الأجور، والمساواة فيها، والاستفادة من الضمان الاجتماعي، وتحديد ساعات العمل... وهي مطالب أقصى ما يمكن أن تحققه للعاملات والعمال هو تحسين شروط بيع قوة العمل للرأسمال، بيد أن المطلوب هو تحرير قوة العمل من براثين استغلال الرأسمال، وبالتالي تحرير الطبقة العاملة عبر القضاء على الطبقة (الطبقات النقيض) وتحطيم نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كنظام استغلال رأسمالي متوحش لا إنساني، يفتك بكل شيء، بالبشر والبيئة وبكل ما يعترض طريقه في النهب والاحتكار والسيطرة على جماهير الشعب الكادحة والتحكم في مقدراته الاقتصادية والاجتماعية، مستفيدا من ضعف وتشرذم تنظيمات اليسار السياسي، وضعف التنظيمات النقابية «الديمقراطية» وخضوعها التام لسيطرة البيروقراطية، وغياب شبه تام للمثقفين/ات الثوريين/ات عن الساحة النضالية، وافتقاد الطبقة العاملة إلى تنظيمها الثوري المستقل، الذي بدونه لن تستطيع بمعية حلفائها الطبيعيين من فلاحين/ات صغار/ صغيرات ومعدمين/ات، ومعطلين/ات، وتجار الصغار، وحرفيين/ات ذاتيين/ات صغار/ صغيرات، وباعة متجولين/ات، وأصحاب المقاولات الصغرى، وموظفين/ات صغار/ صغيرات، وطالبات وطلبة وتلميذات وتلاميذ، وسكان الأحياء الشعبية والمهمشة، ومختلف الجماهير الكادحة...من الارتقاء بنضالها الإصلاحي، الاقتصادي والاجتماعي، المحكوم بسقف حقوقي لتحسين وضعها

الاجتماعي، إلى النضال الثوري ذي الأفق الاشتراكي الذي يتجاوز ما هو اجتماعي/ اقتصادي وحقوقي، إلى ما هو سياسي، وما هو إصلاحي إلى ما هو ثوري.

إن مهمة إجراء تغيير جذري في وعي الطبقة العاملة، للارتقاء به من وعيها الحسي كطبقة في ذاتها، المحصور تحت سقف مطالبها الإصلاحية، الاقتصادية والاجتماعية، إلى وعيها الطبقي (السياسي) كطبقة لذاتها، الذي ينير لها الطريق لتغيير النظام السياسي والاجتماعي بكامله الذي هو مصدر بأسها وشقائها وفقرها، أي القضاء على نمط إنتاج رأسمالي متوحش وإحلال نمط إنتاج نقيض له محله، لتحرير نفسها من قبضة هذا النظام وتحرير المجتمع ككل معها، هي ليست مهمتها الخاصة كطبقة عاملة، أي أنها ليست مهمة العاملات والعمال، ولا يمكن أن تكون مهمتها ولا مهمتهن/م من تلقاء ذاتها وذواتهن/م، إنها مهمة المناضلين/ات الثوريين/ات المقتنعين/ات بفكر وإيديولوجية الطبقة العاملة، وبالدور التاريخي الذي يجب أن تقوم به لتحرير المجتمع من النظام الرأسمالي التبعي الهجين ببلادنا، ذلك أن الوعي الطبقي بما هو وعي سياسي وثوري، لا يمكن أن يخلقه العامل الذي يقضي مجمل وقته في التعب في العمل، يصارع من أجل الحفاظ على لقمة عيش، فشروطه الذاتية الخاصة في العمل أو في الضيعة تجعله كائنا هشا ومعزولا في معادلة الصراع مع مشغله، وخاصة في ظروف انحسار وضعف العمل النقابي وضعف وتشرذم مكونات اليسار السياسي المغربي.

من هنا تأتي ضرورة بناء الحزب الثوري للطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات، إذ لا يمكن للطبقة العاملة، في ظل غياب أداتها الثورية، لا أن ترتقي بوعيها الحسي (الاجتماعي والاقتصادي والحقوقي) إلى وعيها الطبقي السياسي والثوري، ولا أن تستطيع قيادة النضال الثوري لدك النظام الرأسمالي الاستغلالي والاستبدادي، فحزب الطبقة العاملة هو وحده الكفيل بتأطير العاملات والعمال وتربيتهن/م على النضال الطبقي في كل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية والسياسية، وهو الذي ينير طريق التغيير الثوري، عبر تحليل الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، والكشف عن التناقضات المعتملة فيه، وترتيب هذه التناقضات حسب كل مرحلة من مراحل تطور الصراع الطبقي، والكشف عن الأعداء الحقيقيين للطبقة العاملة وعموم الجماهير الكادحة، وفرز الأعداء الأكثر شراسة منهم لوضعهم في المقام الأول أمام نضال الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات.

إن الضرورة الملحة والمستعجلة للقيام بهذه المهمة العظيمة، الآن وهنا، مهمة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات، ليست مجرد مطلب خاص بالطبقة العاملة فقط، ولا هي مطلب لهذه الفئة الهشة من المجتمع أو تلك، وإنما هو مطلب مجتمعي وشعبي عام، مطلب لكل جماهير شعبنا الكادحة، بكل فئاته وطبقاته الاجتماعية الفقيرة وفي مقدمتها الطبقة العاملة، ذلك لأن هذا الحزب هو الوحيد من بين كل التنظيمات السياسية اليسارية، الذي يكون باستطاعته تقديم برنامج سياسي شامل للتغيير الثوري الذي لا يندرج ضمنه تحقيق إصلاحات ورتوشات داخل نمط الإنتاج السائد، وإنما يقوم برنامجه السياسي على مهمة تحطيم نمط الإنتاج السائد ككل، وإحلال نمط إنتاج آخر مكانه، مغاير تماما لطبيعته وجوهره وأسسه، أي إقامة نمط إنتاج اشتراكي قائم على المساواة والعدالة الاجتماعية، تكون فيه السلطة للشعب بقيادة الطبقة العاملة وتنظيمها المستقل.

وإذا كان النهج الديمقراطي العمالي، قد أخذ على عاتقه خلال مؤتمره الخامس الأخير، مهمة المساهمة في بناء هذا الحزب، فإن يده ممدودة لكل المناضلين/ات الثوريين/ات ولكل القوى والتيارات الثورية من أجل تظافر الجهود ورص الصفوف للانخراط معا في إنجاز هذه المهمة العظيمة، التي هي شرط أساسي لكي تقوم الطبقة العاملة بدورها التاريخي المتمثل في قيادتها للنضال الثوري من أجل التغيير الجذري الشامل.

القنيطرة بتاريخ 10 أبريل 2025

الطبقة العاملة: الصراع / التغيير / التحديات

م. خ. ت

في الماركسية، يُنظر إلى الطبقة العاملة (البروليتاريا) على أنها الطبقة الثورية الأساسية القادرة على تحقيق التغيير الجذري من الرأسمالية إلى الاشتراكية، ومن ثم إلى الشيوعية. دورها في التغيير الثوري يتجلى في عدة مستويات:

1- القوة المادية للتغيير (الطبقة المنتجة)

- البروليتاريا هي التي تُدير الآلة الإنتاجية في المجتمع الرأسمالي (المصانع، النقل، الخدمات الأساسية)، مما يعطيها قوة إيقاف النظام عبر الإضرابات والعصيان.
- بدون عملها، يتوقف الاقتصاد الرأسمالي، مما يجعلها سلاحًا استراتيجيا في الصراع الطبقي.

2 - القيادة السياسية للثورة

- وفقًا للماركسية اللينينية، يجب أن تنظم الطبقة العاملة نفسها في حزب ثوري (حزب الطليعة) لقيادة الصراع ضد البورجوازية.
- دورها ليس فقط اقتصاديًا (مطالب أجور أفضل)، بل سياسيًا (إسقاط النظام الرأسمالي بالكامل).

3- تحقيق «ديكتاتورية البروليتاريا»

- بعد الثورة، تصبح الطبقة العاملة هي الطبقة الحاكمة، وتستخدم سلطة الدولة ل:
- تأميم وسائل الإنتاج (إلغاء الملكية الخاصة لرأس المال).
- سحق مقاومة البورجوازيةومنع عودة الاستغلال.
- بناء الاقتصاد الاشتراكي (التخطيط المركزي لصالح الأغلبية).

4 : القضاء على الطبقات نفسها.

- البروليتاريا هي آخر طبقة مستغَلة في التاريخ، وثورتها تهدف إلى إلغاء الطبقات نفسها، بما في ذلك وجودها كطبقة، عبر:
- إزالة الفوارق بين العمل اليدوي والذهبي.
- تحقيق «من كل حسب قدرته، إلى كل حسب حاجته» (المبدأ الشيوعي).

5 : التضامن الأممي (العالمية البروليتارية)

- الرأسمالية نظام عالمي، لذا يجب أن يكون نضال العمال عابرًا للحدود.
- شعار :«يا عمال العالم، اتحدوا!»يعكس ضرورة التنسيق الثوري بين البروليتاريين في جميع البلدان.

التحديات التي تواجه هذا الدور

1. الوعي الزائف: محاولات النظام الرأسمالي تشتيت العمال عبر القومية أو الدين أو الاستهلاكية.
2. البيروقراطية النقابية: تحويل النقابات إلى أدوات للإصلاح بدلاً من الثورة.
3. تجزئة الطبقة العاملة: بسبب العمالة المؤقتة، الخصخصة، أو الاختلافات العرقية/الجنسية.

خلاصة، دور البروليتاريا في التغيير الثوري ليس تلقائيًا، بل يحتاج إلى:

- تنظيم ثوري (حزب، نقابات راديكالية).
- وعي طبقي يرفض الإصلاحات الجزئية ويسعى للثورة.
- تضامن عالمي/ أممي لمواجهة الرأسمالية كمنظومة عالمية.

بهذا المعنى، البروليتاريا ليست مجرد ضحية، بل «حفار قبر الرأسمالية» (كما وصفها ماركس).

في ضرورة التنظيم السياسي والنقابي للطبقة العاملة

م. خ. ت

تنظيم البروليتاريا سياسيًا ونقابيًا هو عنصر حاسم في نضالها من أجل تحررها من الاستغلال الرأسمالي. وفقًا للماركسية اللينينية، فإن التنظيم السياسي والنقابي للطبقة العاملة يجب أن يكون مستقلًا عن البرجوازية ومؤسساتها، ويهدف إلى تعزيز الوعي الطبقي وبناء أدوات الثورة الاشتراكية.

1. التنظيم السياسي للبروليتاريا

البروليتاريا تحتاج إلى حزب طليعي ثوري، أي حزب شيوعي، يقوم على الأسس التالية:

- المركزية الديمقراطية : الجمع بين المناقشة الديمقراطية والانضباط الثوري، لضمان وحدة العمل والتفكير.
- القيادة الجماعية: تجنب الانحرافات الفردية والبيروقراطية.
- الارتباط بالجماهير: الحزب يجب أن يكون جذوره في صفوف العمال، وليس نخبة منفصلة.
- النظرية الثورية : تبني الماركسية اللينينية كأداة لفهم الصراع الطبقي وتوجيه النضال.

دور الحزب هو:

- توعية العمال بأوضاعهم الطبقية.
- تنظيم النضالات الاقتصادية والسياسية.
- قيادة الثورة الاشتراكية وإسقاط دكتاتورية البرجوازية.
- بناء دولة العمال (دكتاتورية البروليتاريا) لتحقيق الاشتراكية والانتقال إلى الشيوعية.

2. التنظيم النقابي للبروليتاريا.

النقابات هي أدوات أساسية للنضال اليومي للعمال، لكنها غالبًا ما تقع تحت سيطرة الإصلاحيين أو البرجوازية. لذلك، يجب أن تكون النقابات:

- نقابات حمراء (ثورية): مستقلة عن الدولة الرأسمالية وأحزابها، وتعمل تحت قيادة الحزب الشيوعي.
- أداة للنضال الاقتصادي والسياسي: لا تقتصر على المطالب الإصلاحية، بل تربطها بالصراع الطبقي العام.
- ديمقراطية وعمالية: يسيطر عليها العمال أنفسهم، وليس البيروقراطيون النقابيون.

3. العلاقة بين التنظيم السياسي والنقابي

- الحزب الثوري يجب أن يعمل داخل النقابات لتوجيهها نحو الوعي الثوري.
- النقابات هي مدرسة للصراع الطبقي، لكن الحزب هو القائد السياسي للثورة.
- يجب تجنب الانفصال بين العمل النقابي والسياسي، لأن النضال الاقتصادي وحده لا يكفي لإسقاط الرأسمالية.

في الختام، لا يمكن للبروليتاريا أن تتحرر دون تنظيمها في حزب ثوري ونقابات مقاتلة. الهدف النهائي هو الإطاحة بالرأسمالية وبناء الاشتراكية، وهذا يتطلب وحدة النظرية والممارسة، والربط بين النضال اليومي والهدف الثوري.

«العمال ليس لديهم ما يخسرونه إلا أغلالهم، ولديهم عالم يكسبونه.»

— كارل ماركس، البيان الشيوعي.

عن اليهود واليهودية والصهيونية

بقلم غازي الصوراني

ان جوهر فكرة « يهودية الدولة» يتلخص في : استكمال تزييف التاريخ الفلسطيني، وتديين الصراع من جديد بحيث يتم الاحتماء بشعار «مكافحة العنف والإرهاب» للقضاء على ما بقي من مقاومة فلسطينية، وأيضا للتخلص -ولو التدريجي- من عبء الوجود الفلسطيني داخل ما يسمى بـ»الخط الأخضر»، والتمسك بالقدس «موحدة للأبد» تحت سيادة «إسرائيل»، وضم أكبر كتلة ممكنة من أراضي الضفة الغربية ، بحيث يكون للفلسطينيين فقط ما يشبه الحكم الذاتي في هذه الأرض، فيما تكون السيطرة والسيادة الفعلية لـ»إسرائيل» ما بين نهر الأردن والبحر، وبحيث يتم كذلك الفصل والانعزال عن الفلسطينيين تجنبا لخوض الصراع الديموجرافي المستقبلي، إن داخل «إسرائيل»، أو على أرض فلسطين التاريخية كلها.

ان «هوية دولة إسرائيل» المرتبطة بمفهوم «الشعب» أو «الأمة اليهودية» ستظل هوية مزيفة ، مضطربة غير قادرة على إثبات وجودها بصورة علمية أو موضوعية أو تاريخية كجزء من نسيج المنطقة العربية، وبالتالي لا يمكن تكريس هذه الهوية إلا بدواعي القوة الإكراهية الغاشمة المستندة إلى دعم القوى الإمبريالية ، وخيانة او تبعية وخضوع وتهاون معظم النظام العربي الرسمي ،فإسرائيل ستظل «كيانا استعماريا غاصبا وعنصريا غريبا مرفوضا في المنطقة العربية من ناحية وستظل الحركة الصهيونية عاجزة عن الحديث عن «أمة» يهودية بالمعنى الموضوعي أو العلمي، كما هو الحال بالنسبة للحديث عن «امة إسلامية أو مسيحية أو بوذية» من ناحية ثانية، ما يعني أن هذه «الدولة» لا تعدو كونها مجتمع عسكري يضم أجناسا متباينة روسية وبولندية وأوكرانية وأوروبية وآسيوية وعربية وأفريقية ، كل منها له ثقافته وتراثه المختلف عن الآخر ، وجدوا في الفرصة التي أتاحتها الرأسمالية العالمية لهم بالذهاب إلى فلسطين واستيطانها بذريعة «العودة إلى أرض الميعاد» مخرجا لهم من أزماتهم أو مدخلا لتحقيق مصالحهم الطبقية ، إذ انه بدون تشجيع ودعم رأس المال الأوروبي عموما والبريطاني خصوصا لما كان من الممكن أن تتقدم الحركة الصهيونية خطوة واحدة إلى الأمام ، ما يؤكد على أن التقدم الاقتصادي والعسكري الذي أحرزته دولة العدو الإسرائيلي لم يكن ممكنا دون رخاوة وانحطاط وخضوع الطبقات الحاكمة في النظام العربي ، مقابل الدعم المتواصل حتى اللحظة من القوى الإمبريالية والبرجوازية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

في هذا السياق ، أدرك أن الحديث عن "يهودية الدولة" يعني حديثاً عن جولات الفشل والخذلان العربي منذ العام 1948 ، كما يعني حديثا عن تواطؤ النظام الرسمي الكومبرادوري العربي، ووهن "الأمّة" حتى إشعار آخر ، وفشل التجربة الفلسطينية عبر أدواتها السياسية ، في إنشاء الكيانية الوطنية المستقلة رغم التضحيات والآلام العظيمة التي قدمها شعبنا .

فالعنصرية الصهيونية - كما يقول البروفيسور اليهودي الامريكي نورمان فينكل ستاين « غرست في اعماق العقل الباطن الاسرائيلي العنصري كراهية لا ترويها الدماء ، فلا فرق لدى العنصري ان كانت الدماء المسفوكة لأطفال او لنساء حوامل او كبارا في السن» .

لذلك فإن المهمة العاجلة أمام الحركة الوطنية الفلسطينية ، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية ، الوطنية/القومية ببعديها السياسي والمجتمعي ، انطلاقاً من إعادة إحياء وتجدد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف -بنفس الدرجة- ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره .

وهذا يعني أن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الكومبرادوري الراهن كمهمة إستراتيجية على طريق النضال من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية وتواصله ضد الوجود الأمريكي ، وضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية ضمن هذا المنظور .

في ضوء ذلك يصبح الحديث عن السلام مع هذه الدولة العنصرية نوعا من الوهم او نوعا من الخضوع والاستسلام... وبالتالي لا مفر من ان نؤكد معا أن مشاعل الحرية والعودة التي أضاءها شهداء شعبنا ومناضليه من أبناء الفقراء والكادحين لن تنطفئ ولن تتوقف فلا خيار أمامنا سوى استمرار النضال الوطني التحرري المقاوم والديمقراطي... ففلسطين ليست يهودية ... ولن تكن إلا وطناً حراً مستقلاً، في مجتمع عربي حر وديمقراطي تقدمي موحد.

وكل ذلك يحتم على الاحزاب والفصائل اليسارية في الوطن العربي النهوض بالمشروع اليساري الماركسي الثوري في بلداننا بعد اخفاق اليمين الوطني والديني ...وبدون ذلك النهوض سيبقى الخيار المحتوم هو الخيار بين استمرار التخلف والتبعية والخضوع للتحالف الامبريالي الصهيوني وبين تحرر وحرية ونهوض ودمقرطة مجتمعاتنا وتقدمها .

في معركة الوعي

بقلم الكاتب الفلسطيني وسام الفقعاوي

مثلَّ يوم السابع من أكتوبر، وعملية الاقتحام الكبيرة التي نفذتها المقاومة الفلسطينية ممثلة بكتائب القسام، وسقوط فرقة غزة بالكامل، إما قتلى أو أسرى بيدها ويد قوى مقاومة أخرى، وتوافد مشاهد آلاف المقاومين الذي توغلوا داخل البلاد عشرات الكيلو مترات؛ بما يمكن تسميته «بروفة التحرير»، والتي أُجزم بأن الغالبية العظمى من أبناء شعبنا وأمتنا؛ انبهروا وفرحوا بما صنعته مقاومتهم، إلى حد لم يكن أحداً؛ يتوقع أن تنجح المقاومة في تحقيقه، في أي وقت من الأوقات، بما في ذلك، بعض الأقلام والأصوات التي انبرت بعد ذلك في الهجوم على المقاومة، والتشهير بها، والاتهام لها، ونهش لحم المقاومين، والإيغال في دمهم المسفوك؛ برصاصات وقذائف وصواريخ الموت الصهيوأمريكية.. وتزامن مع ذلك أيضاً؛ تبني بعضهم، ذات المطالب التي أطلقها ويطلقها العدو، والتي أساسها؛ إعلان الاستسلام والهزيمة وتفكيك بنية المقاومة وتسليم سلاحها، بل والدعوة إلى رحيل ح...ماس وقيادتها خارج الوطن ومن المشهد السياسي كاملاً، ولعل السؤال الذي يُطرح: ما الذي جرأ هؤلاء إلى الهجوم على المقاومة وصولاً إلى تبني مطالب العدو ذاتها؟! هل هو حرصهم على القضية الوطنية والمشروع الوطني؟! أم هو حرص على ما تبقى من غزة؟! أم وضع مقاربات للخروج من حرب الإبادة سالمين؟! أم تناغم مع الحالة الشعبية التي لم تعد تطيق تحمل نتائج حرب فاقت كل عقل وقدرة حد الجنون؟! أم أن ما يجري من قبل معظمهم هو تصفية حساب مع تجربة بالكامل، بما يطال فكرة المقاومة؛ ثقافة ونهجًا وممارسة، وصولاً إلى النيل من صورة المقاومة والمقاومين؟

من خلال القراءة والمتابعة، لمعظم ما يُنتجه هؤلاء الكَتبَة وجوقة الإعلاميين وصنّاع المحتوى المماثلين، فإن ما يجري بالفعل هو من جانب؛ تصفية حساب مع تجربة بالكامل؛ مدفوعة بأبعاد أيديولوجية وتنظيمية وسياسية ضيقة وفئوية، ومعززة بعقلية ثأرية وبثقافة الكراهية والرغبة في كسب «المعركة» الداخلية، بأي طريقة، حتى لو تطلب ذلك؛ الكذب والتزييف والتزوير والتجاوز على الحقيقة ولي عنقها، بما يخدم خطاب مبتور كما أصحابه، ومن جانب آخر هو مدفوع، من جهات (إسرائيلية وغربية وعربية) معادية لشعبنا ومقاومته؛ تعمل باستمرار على تعزيز التناقضات الداخلية، وعوامل الانقسام المجتمعي، وضرب أسس الصمود الوطني والنيل من المقاومة والمقاومين... وصولاً إلى تحميل المقاومة/ النتيجة المسؤولية عن حرب الإبادة، وليس العدو/السبب، الأول والمباشر لاستمرار الحروب والصراعات وعدم الاستقرار، ليس في فلسطين وضد شعبها فحسب، بل في المنطقة كاملة وضد شعوبها كافة.

بداية، وعلى قاعدة التذكير بمبدأ النزاهة الفكرية والأخلاقية، وليس مقتضياته فحسب؛ كون التجربة التي يجري تصفية الحساب معها (من قبل العدو ومن قبل الكَتبة وجوقة الإعلاميين وصنّاع المحتوى، في الوقت ذاته)، بمقدار ما هي تجربة تخص حركة حماس أو قوى الإسلام السياسي في فلسطين، فإنها تجربة وطنية؛ لمكون طبيعي من مكونات الحركة الوطنية الفلسطينية، على الرغم من أية خصوصيات تمثلها، والتي لها أخطائها وخطاياها التي هي موضع نقد ومراجعة لم تسلم من التناول من صاحب هذا المقال والذي ينطلق من قاعدة الاختلاف الأيديولوجي والسياسي معها، لكن هذه التجربة الوطنية، هي أثمن بكثير من أن تضيع، تحت وقع العقلية الثأرية وثقافة الكراهية وذهنية الدحض والتشنج والرغبة في كسب معركة، من على قاعدة تصفية الحساب مع «الجمل بما حمل»، دون الأخذ بتعقل وموضوعية واستقامة أخلاقية، بأننا في صراع كالذي نجابه، وحرب إبادة وتطهير، لم تقف عند أحد بعينه، فإن الأمر أكثر وأخطر من أن يتحمل ترف الخطأ، ليس إزاء الصراع/ العدو وتجربته فحسب، بل إزاء المنافسين حين نقرأ تجربتهم؛ متجاهلين ليس معايير الصراع مع العدو فقط، بل معايير التنافس الداخلي أيضا، والذي مهما كان حادًا، فإن تجاوزه لخطوط معينة في بعض المسائل - ولا أعني بذلك تنشيط مفاعيل الحرب الأهلية فقط - مدمر بالمعنى التاريخي والاجتماعي الشامل، ليس للمنافس فقط، الذي هو أيضا خبرة تاريخية؛ مدفوعة الكُلفة اجتماعيًا ومن الواجب ترصيدها حسب الأصول.

هكذا، جرى ويجري تعامل بعض كثير وهو يستعد لتشييع تجربة كاملة، وكأنها ملك صاحبها ولا يهم أمرها سواه، مع أن الذي صنعها ودفع كلفتها المباشرة والتاريخية شعبنا، كما صار مع تجارب حكمتها عن وعي أو جهل أو دفع، قاعدة واحدة هي: «مات الملك.. عاش الملك»، دون أن يَرِف للهاتفين/ المشيعين جفنا أو يطرحوا السؤال البسيط التالي: لماذا مات الملك؟ والذي قد يجر سؤال مكمل وبسيط أيضا هو: لماذا يجب أن يعيش الملك؟ وهل هو الملك فعلا؟

بوضوح لا لبس فيه، إن انصاف تجربة الآخر المنافس، هي انصاف للذات أولاً، حتى لو عدّها البعض بأنها انتهت مهزومة - وهذا ما لم يحصل - فقد يكون لهزيمته فضل يجب أن لا يُهضم، وقيمة لا يجب أن تبدد وهي التجربة ببعديها: المباشر/الملحوظ، أي بوصفها؛ تجربة طرف بعينه. والمغيّب/ التاريخي، أي الوطني، بمعنى الخبرة والكُلفة والنتائج.

ليس دفاعًا عن أحد، بل عن الضمير الجمعي وعن مكونات الشخصية الجمعية وعن التجربة الجماعية لشعبنا الفلسطيني، الذي أودعها في «سلة» مكونات حركته الوطنية، بتعدد مسمياتها وخلفياتها الأيديولوجية والتنظيمية والسياسية، هي محاولة للدفاع عن قيم الواقعية والأيديولوجية والديمقراطية، وتخليصها من «واقعية وأيديولوجية وديمقراطية» ممارسة، فيها من الذاتية؛ أكثر مما بها من التاريخية، لن تقود إلا إلى مزيد من الالتباس والغموض والتجني وبالمحصلة، خدمة أهداف العدو؛ الراهنة والتاريخية في آن.

كلمة أخيرة، إن التاريخ لا يبدأ من عند نقطة نختارها لأنها الأكثر مناسبة للثأر وتصفية الحسابات - كما يجري - في حروب صغيرة تنسينا الحرب الشاملة القائمة، على الوجود والمصير أو تصب في مصلحتها؛ فالبداية الصحيحة، هي أن نكون غير ملتبسين، وأن نكون شيئًا حقيقيًا وموحدًا في الداخل، أي نكون ديمقراطيين فعلاً، وواقعيين فعلاً، وأيديولوجيين فعلاً... ولا نستقوي بطلقة وقذيفة وصاروخ العدو، لنقرأ ذاتنا، ونضعها في وضع تناحري مفتعل؛ مخالف للطبيعة الواحدة والشخصية الجمعية واليقينيات الوطنية الجامعة ومرتكزات المجابهة الشاملة للحرب والعدوان والإبادة القائمة.

قد يفتح الموضوع أعلاه، لتناول طبيعة العلاقة مع قوى الإسلام السياسي في فلسطين ونوتظم هذه العلاقة، وهذا ما سأتناوله في الجزء القادم، من معركة الوعي.

سوريا:

«الحوار الوطني» و«الإعلان الدستوري» في غياب البرنامج الديمقراطي الشعبي الحقيقي

> ح ! !
>
> عرفت العديد من الشعوب أنظمة استبدادية في العصر الحديث مختلفة في مرجعيتها الفكرية والسياسية، فكانت السلطة أما فردية أو حزبية أو عسكرية أو طائفية، وطنية أو تبعية، وفي جميع الأحوال كانت طبقية تعكس السيطرة الطبقية لبورجوازيات كبرى أو متوسطة تسيطر على مقاليد السلطة والثروة وتجعل الشعب وطبقاته في منزلة الرعية والسخرة أو تهمشه بدل خدمته.

ولقد كان النظام السوري البعثي وطنيا معاديا للإمبريالية والكيان الصهيوني ،ورفض الانخراط في تسويات مثل «كامب ديفيد» و«اتفاقات أوسلو » و«وادي عربة»، واستمر في مناوشات تتقوى أو تضعف للكيان الصهيوني حسب الظروف وموازين القوة ،ودعم المقاومة اللبنانية والفلسطينية ، لكن طبيعته البورجوازية وأيديولوجيته البعثية وفكره الهوياتي (القومية) الغير الطبقي وطابعه العسكرتاري والهيمنة المطلقة على مقاليد السلطة جعلته يرتكب أخطاء استراتيجية وتكتيكية كبيرة ، حيث نهج سياسة استبدادية داخلية صلبة أدت إلى نفور فئات عريضة من الشعب وبخاصة منذ الانتفاضة الجماهيرية لسنة 2011 ، والتي ارتكب النظام السوري اتجاهها خطأ استراتيجيا ،نظرا لغياب البعد الديمقراطي في فكره، تمثل في مواجهتها بالقمع الشرس مما أتاح الفرصة للأمبرياليات والصهيونية المتربصة أصلا ودول الخليج الرجعية العميلة وتركيا باستغلال الفرصة الذهبية لإغراق سوريا بالدعم لفصائل «الجهاد الإسلامي» و«التيارات الإرهابية التكفيرية والسلفية» التي أدخلت سوريا في حرب أهلية حرفت الصراع الطبقي الجماهيري الممكن وجعلت سوريا مسرحا للميليشيات و«الجيوش» وللتدخلات الخارجية وفرضت على النظام خلق أو تعميق التحالفات مع روسيا وإيران من موقع الضعف لحماية نفسه. لكن الطبيعة الطبقية والاستبدادية للنظام إضافة لسياساته الاقتصادية الانفتاحية اليمينية (الخوصصة – المديونية ...) فتحت المجال لنخب الطبقة الحاكمة لتعزيز ثروته الاغتناء من اقتصاد الحرب الأهلية المصحوب بالخنق التام للحريات مما أدى إلى عزلة النظام الحاكم عن الشعب بمختلف مكوناته.

منذ 2015 أصبح النظام معزولا ،ولقد كان لحدث «طوفان الأقصى» في 7 أكتوبر 2025 دورا في جعل نظام الأسد أكثر هشاشة خصوصا مع بروز مخططات لإسقاطه لقطع الطريق على جعل سوريا جسرا لإمداد وتمويل المقاومة اللبنانية والفلسطينية بالسلاح والعتاد ومختلف مواد التموين ولتجفيف مصادر المقاومة وإضعاف إمكانية اسنادها ولقطع الطريق على كل إمكانية لتحول جماهيري ديمقراطي حقيقي .كما وفر الفرصة لتركيا لتنفيذ أطماعها في جعل سوريا نظام وكيلا لها ومحتاج إلى دعمها مقابل مشاركته أجنداتها الإقليمية في إضعاف القوى الكردية التركية المناضلة وتحييدها ولإعطاء الضربة القاضية لها ولتطلعاتها التحررية.

لقد تم اسقاط نظام الأسد بتحالف وتواطئ تركي ودعم إمبريالي صهيوني عن طرق التفويض ل«هيئة تحرير الشام» ذات الخلفية الفكرية الجهادية والتاريخ الإرهابي والحاضر البراغماتي لتهييئها للقيام بالسلطة البديلة حيث شكلت سابقا «حكومة انتقالية» في أدلب مدعومة من طرف النظام التركي كما شكلت التدخلات العسكرية للكيان الصهيوني في سوريا من خلال مختلف العمليات الاستخباراتية العسكرية والتوسع الترابي في منطقة الجولان و القنيطرة و«المنطقة الآمنة» الضربة القاسية للبنيات العسكرية الدفاعية للدولة السورية البرية والجوية تحسبا لاحتمال بروز قوى ثورية وطنية أو تقدمية أو إسلامية منفصلة أو متحدة مناهضة للكيان الصهيوني ومؤثرة في سوريا الجديدة. ومن جهة أخرى لاستمرار الضغط وابتزاز السلطة الجديدة لجعلها مكبلة وخانعة بشكل مطلق للأجندات الامريكية والصهيونية بدون أي هامش للمناورة.

في هذا الإطار دار نقاش حول طبيعة السلطة القائمة وقوى «السلطة الجديدة؟» وهل هي سلطة «ثورية» وتحمل برنامجا ثوريا ديمقراطيا كما تدعي قوى مبدأ «النصرة»؟ أم هي قوى تستعمل لإجهاض إمكانية التغيير الثوري الديمقراطي الشعبي الحقيقي بالبلاد؟

لقد مرت لحد الآن أحداث متتالية تصريحات ومبادرات سياسية تمكن من جلاء الغبار عن الأعين وتمكن من رؤية الواقع كما هو عار من مساحيق وبالونات الوعي الزائف حول «الثورة الديمقراطية » المزعومة و«طليعية» «الجولاني». ويمكن الوقوف على سياسة السلطة الحالية من خلال:

أولا: غياب الحامل للمشروع الديمقراطي الشعبي سياسيا وتنظيميا في السلطة الحالية وفي الفصيل المهيمن «هيئة تحرير الشام» وحلفائها، فرغم البراغماتية الظاهرة فإنها تتجه في الغالب لإرضاء النظام التركي والغرب الإمبريالي والكيان الصهيوني، وليست براغماتية لتأسيس المشروع الديمقراطي، ف«هيئة تحرير الشام» نفسها لم تقم بأية مراجعات فكرية حقيقية تفسر الانتقال من مرجعية الإمارة السلفية الجهادية إلى التأسيس لمفهوم «الدولة الوطنية الديمقراطية»» و«دولة المواطنة المتساوية» كمدخل لكسب «المشروعية الديمقراطية».

ثانيا: الفشل لحد الآن في عقد مؤتمر وطني عمومي شامل وناجح يجمع كل القوى السياسية في الداخل والخارج ويوحدها على أرضية بناء «الديمقراطية الشعبية » التي تعتبر المؤاخذة الأساسية على الحكم السابق. والحفاظ على مكتسبات الشعب السوري وأدواره المناهضة للصهيونية وللاحتلال للأراضي السورية، ورفض التطبيع على حساب الحقوق الثابتة للشعبين الفلسطيني والسوري من جهة، وعلى الأرضية القانونية والسياسية التي تكرس منطق المواطنة المتساوية والدولة المدنية /العلمانية كمدخل أساسي لجلب الاستقرار الدائم وتخطي المنطق المذهبي والطائفي للدولة.

ثالثا: جعل «الإعلان الدستوري» مصدرا لتعزيز الثقة في السلطة المؤقتة على فرضية الإرادة وآليات تعزيز الثقة في الانتقال إلى نظام ديمقراطي.

لقد حملت السلطة الحالية خطابا يبدو ظاهريا أنه يستجيب لانقاد سوريا من «الديكتاتورية البعثية» لكن هناك وقائع تؤرق الحكام الجدد الذين فرضوا أمرا واقعا على سوريا يتمثل في السيطرة المطلقة ل«هيئة تحرير الشام» والقوى الجهادية على مقاليد الحكم والقيام بخطوات وسياسات داخلية كلها تذهب في اتجاه التمكين المطلق من جميع السلط من جهة ،وبالتأسيس ل«دولة من نوع جديد تماما » بمؤسساتها العسكرية والمدنية وحتى بموظفيها ومرجعيتها القانونية وتجفيف كل ما يمت بمكتسبات الدولة الجمهورية الوطنية السورية.

لقد عرفت عدة دول تجارب مختلفة للانتقال الديمقراطي ،ولكل انتقال ديمقراطي حقيقي مداخل وقواعد تؤكد أو تنفي طابعه الديمقراطي ،فالتجارب في جنوب أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا وفي العالم العربي (مصر،تونس، ليبيا ، السودان)وأوروبا وآسيا كثيرة ويمكن الاستئناس بها ومن القواعد والمداخل الأساسية لما يسمى الانتقال الديمقراطي بعضها تبخرت وانهارت لأن السلطة التأسيسية لم تبن على أرضية تأسيسية للتفويض الشعبي بل بنيت على أرضية التمكين السلطوي لسبب بسيط ورئيسي وهو غياب تصور «للدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية» أو حتى للدولة الديمقراطية بالمفهوم البورجوازي البحث للكلمة، وهي :

1– فتح حوار وطني عمومي حقيقي وديمقراطي وبدون إقصاء لمكونات الشعب السياسية والاجتماعية والثقافية حول قواعد المرحلة الانتقالية وبدون ترهيب للرأي المعارض.

2– خلق آليات تشاورية وتقريرية وتنفيذية وقضائية لتصريف أعمال المرحلة الانتقالية (وفق قواعد دولة المواطنة وإطلاق الحريات بشكل كبير وعدم تبرير خنق الحريات بالدواعي الأمنية – فتح الفضاءات العامة على جميع الأفكار – جعل الصحافة أداة من أدوات النقاش العمومي حول قواعد الانتقال الديمقراطي...)

3– اعتماد آلية العدالة الانتقالية وفق المعايير الكونية الصارمة للتحقيق في جميع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان سواء التي ارتكبها النظام أو التي ارتكبتها الفرق الإرهابية المختلفة بدون انتقائية.

4– وضع قواعد نظام جديد: ديمقراطي وفق المعايير الكونية، ولبناء الدولة الوطنية ودولة المواطنة، آليات ولجان الحقيقة الحقوقية، عدم الإفلات من العقاب والمحاسبة الشاملة، إعلام عمومي ديمقراطي مفتوح في وجه كل الأفكار والآراء يطرح أوراشا للنقاش حول مستقبل سوريا بلا حدود ولا ضفاف. حريات نقابية حقيقية، حرية تامة للصحافة، حرية التنظيم للمجتمع المدني، قبول السلطة للنقد بدل تجريمه.

5– وضع «إعلان دستوري» متوافق عليه يحترم الطابع الانتقالي للسلطة الجديدة ويجعل صلاحيتها محدودة وليست مطلقة وغير قابلة للمحاسبة، ويضع المبادئ التأسيسية الديمقراطية الأساسية التي أنتجها النقاش والحوار العمومي والتي على أساسها سيبنى مستقبل سوريا.

6– يسرع في التنظيم لانتخابات حرة ونزيهة في حدود قصوى تأتي كثمار للنقاش العمومي وللورش التأسيسي للحريات المدنية والنقابية والحقوقية والسياسية والصحفية فتأجيل الانتخابات لمدة 5 سنوات ليس له من مبرر سوى تكريس حالة الطوارئ وتوفير شروط التمكين السياسي المطلق.

إن الإعلان الدستوري المقدم والمسار السياسي المتخبط للسلطة الجديدة والتركيز على خطط التمكين وتجفيف الينابيع ليس فقط لتركة النظام السابق بل حتى لمقومات إمكانية بناء الدولة الوطنية وقواعد المواطنة، واستغلال أحداث الساحل للقيام بإبادة موجهة لتجفيف القاعدة الاجتماعية لجزء من المعارضة الممكنة للنظام الحالي. والعجز عن مواجهة الابتزاز الامبريالي الأمريكي والاحتلال الصهيوني.

إن الإعلان الدستوري حاول الدمج بين الأرضية الفقهية السنية للتنظيمات الجهادية وبعض المقتطفات من مرجعيات الإعلانات الدستورية لعمليات الانتقال الدستوري بطريقة انتقائية ملحوظة تكرس ما يلي:

– مدة انتقالية طويلة (5سنوات) وقابلة للتمديد بإرادة أحادية للسلطة القائمة واستغلال «المشروعية الثورية» المزعومة لتكريس خلفية التمكين للسلطة الجديدة.

– تركيبة لجنة صياغة الإعلان الدستوري لم تحض بإجماع القوى المشكلة للمجتمع السوري بما فيها المناهضة سابقا لنظام الأسد.

– التحكم في تشكيل المؤسسة التشريعية

– سلطة مطلقة لرئيس السلطة الانتقالية

– محاولة تكريس شكل النظام الجديد ومرجعيته قبل تشكيل «المجلس التأسيسي» وخارج الوفاق الوطني الديمقراطي

– تكريس الرأي الوحيد في الإعلام

– توجيه انتقائي دعائي لمفهوم «العدالة الانتقالية» يركز على ممارسات النظام السابق فقط وليس على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي ارتكبت من طرف كل القوى والتنظيمات الإرهابية كذلك بما فيها «النصرة » ثم «هيئة تحرير الشام» وبخاصة منذ 2011.

– ترديد لازمة الأنظمة الديكتاتورية والرجعية بجعل المرجعية الكونية لحقوق الانسان الأساسية تخضع للتأويل الفقهي السالب وليس للتأويل الفقهي الموجب والمحترم لقيم الديمقراطية وحقوق الانسان الأساسية.

– منع الأحزاب الشيوعية بمبررات واهية وهي أنها كانت مساندة لنظام الأسد، وهو مدخل ملتوي للقضاء على المعارضة الفعلية الممكنة لتسفيه وشيطنة الفكر والتنظيمات الاشتراكية والشيوعية والتقدمية لتكريس أحادية المرجعية والفكر الوحيد، وتجفيف ينابيع حضورها في المجتمع وعيا بما يشكل وجودها وانتشارها وحتى بعض مراجعاتها من القدرة على استنهاض المجتمع المدني النقابي والجمعوي ومختلف منظمات الدفاع الذاتي الجماهيرية وتغييبها من كل حوار عمومي.

ويمكن الحديث بالنفي عن السلطة الجديدة في سوريا بمنطق أن «فاقد الشيء لا يعطيه»، ما عدى إذا تشكلت تكتلات ديمقراطية حقيقية وقوة شعبية ديمقراطية وطنية وتقدمية وإسلامية قادرة على فرض معايير انتقال ديمقراطي حقيقي بمنطق تحرري مبتعد عن اللعب في داخل المربع المتحكم فيه من طرف الرباعي (إملاءات الو.م.أ – أجندة الكيان الصهيوني – التدخلات التركية –إرادة التطويع السياسي من خلال التمويلات الخليجية لإفراغ الدولة السورية القادمة من كل مضمون تحرري اقتصادي أو سياسي وطني ديمقراطي تحرري).

وفي انتظار الآتي يمكن لحدود اللحظة تسجيل ما يلي:

×لا يحمل الجولاني ولا هيئة تحرير الشام برنامجا وطنيا ديمقراطيا لسوريا، فالتخبط هو سيد الموقف (تخبط في إنجاح المؤتمر الوطني – تخبط في إنتاج إعلان دستوري تأسيسي من جهة ويرتكز على مدخل التفويض الشعبي وليس منطق الغلبة)

×لا تحمل سلطة الأمر الواقع بسوريا أي عناصر تصور لبناء اقتصاد متمحور حول الذات ومتحرر من التبعية

×التركيز على تحديد المرجعية الفقهية للتشريع كمدخل يستعمل في اتجاه التأويل السالب للحقوق والحريات الديمقراطية وليس في اتجاه تعزيزها.

إن الواقع السوري الآن لا يمكن فهمه بدون الأخذ بعين الاعتبار كذلك الواقعتين التاليتين:

×أن دول الخليج والرجعيات العربية والكيان الصهيوني لهم مهمة ثابتة منذ زمان لإركاع الجمهوريات الوطنية العربية واستغلال تناقضاتها وأخطائها بإعطاء ظهرها لشعوبها لتمريغها في الوحل ولشيطنتها لا غيرة على الديمقراطية ولا تنديدا بالانتهاكات الحقيقية أو المشتبه فيها بل نكاية في هذه الأنظمة ورغبة في إذلالها وإدخالها في الحرب الأهلية حتى لا تقوم بها ثورة ديمقراطية حقيقية تحتفظ بما تراكم من مكتسبات الدولة الوطنية وتعمقها في اتجاه الديمقراطية وتوفر بديلا يقتدى به في العالم العربي.

×أن تشتت القوى التقدمية والديمقراطية في سوريا وضعف جماهيريتها نتيجة القمع من جهة والتدخلات الامبريالية والصهيونية والرجعية لإغراق البلاد بالتمويل والدعم المشبوه للقوى الجهادية والارهابية المسلحة بسوريا والتغيير على قاعدة التحرر الوطني الديمقراطي الحقيقي.

18–04–2025

من الحسيمة يتجدد الوعد النقابي وتنتصر الشبيبة العاملة

بكل اعتزاز وامتنان، نحيي انعقاد المؤتمر الخامس للشبيبة العاملة والاتحاد المغربي للشغل بالحسيمة، هذا العرس النضالي الذي يؤكد أن جذوة الكفاح النقابي لم تخمد، وأن قبس الوعي الطبقي ما يزال متقداً في هذه الربوع الصامدة. ففي زمن الانكسارات والاختراقات، تتجدد في الحسيمة ملامح الأمل، وتنبعث من قلب الريف إشارات واضحة أن آخر القلاع لم تسقط، بل لا تزال تنبض بالحياة، تزرع في الأرض شموخاً، وفي النفوس عناداً ثورياً لا يلين.

ابو علي

إن ما يجري اليوم في الحسيمة ليس فقط محطة تنظيمية، بل هو لحظة تاريخية تنبعث فيها روح الحركة النقابية الأصيلة، وتنتصر فيها القيم التي تأسست عليها الشبيبة العاملة: الالتزام، التضحية، والوفاء لقضايا العمال والكادحين. إنها شهادة حياة لحركة نقابية تواجه محاولات الترويض والتدجين، وتصر على البقاء وفية لجوهرها النضالي، رغم كل الصعوبات.

كل التحية للمناضلات والمناضلين الذين سهروا على إنجاح هذا المؤتمر، وكل الدعم لمسار شبيبة صامدة تقاوم الانحدار العام، وتؤمن أن النضال سبيل للتحرر والكرامة. فلتكن الحسيمة، كما كانت دوماً، منارة لا تخبو، وصوتاً نقابياً حراً يعبر عن آمال الشباب العامل ويصون كرامتهم.

.....

هذا نص الكلمة التي القاها بالمناسبة ابوعلي بلعزيان باسم المكتب المحلي للنهج الديمقراطي العمالي بالحسيمة:

كلمة دعم ومساندة بمناسبة انعقاد المؤتمر الإقليمي الخامس للشبيبة العاملة المغربية بالحسيمة

يشكل انعقاد مؤتمركم/ن، مؤتمر الشبيبة العاملة المغربية بالحسيمة، محطة نضالية بارزة على درب البناء النقابي الواعي والمستقل، وخطوة واثقة نحو تعزيز انخراط الشباب في معارك الطبقة العاملة من أجل التحرر والكرامة والعدالة الاجتماعية. إننا نرى في هذا المؤتمر لحظة تأسيسية جديدة تؤكد أن المستقبل لن يكون سوى ثمرة لصمود الأجيال الصاعدة، تلك التي تنتظرها تحديات جسام في ظل استمرار الهجوم النيوليبرالي المتوحش على مكتسبات وحقوق الشغيلة، وتفشي البطالة والهشاشة وضرب الحريات.

لقد حولت السياسات التبعية للمؤسسات الإمبريالية المغرب إلى سوق مفتوحة أمام الرساميل الأجنبية، على حساب السيادة الوطنية وحقوق الشغيلة. وتحولت المدن والقرى إلى فضاءات للاستغلال المفرط للعمال والعاملات، خاصة الشباب منهم، في ظل تسليع التعليم وتفكيك منظومة الصحة وتردي شروط العيش الكريم. وفي مواجهة هذا الواقع، تظل النقابة المناضلة، ممثلة في الاتحاد المغربي للشغل، سلاحاً أساسياً وذخيرة نضالية لا غنى عنها لتفجير الطاقات الخلاقة للشباب، ولمراكمة الوعي والتنظيم والقدرة على المواجهة الجماعية.

أيها الرفاق والرفيقات، إننا في حزب النهج الديمقراطي العمالي، وانطلاقاً من موقعنا إلى جانب الطبقة العاملة وكل الكادحين، نعتبر أن تقوية التنظيمات الشبابية النقابية شرط حاسم لبناء ميزان قوى حقيقي يعيد للطبقة العاملة ريادتها في التغيير الجذري المنشود. فالمعارك المقبلة لا تحتمل التردد، بل تتطلب وضوحاً في الرؤية وجرأة في الفعل، وهي معارك لا يمكن ربحها إلا بتنظيم واع وديمقراطي ومستقل، متجذر في الأحياء الشعبية والمعامل وأماكن العمل والتعليم..

إننا نشد على أيديكم وأيديكن بحرارة، ونجدد دعمنا اللامشروط لكل مبادرة نضالية تسهم في توسيع دائرة الوعي والتنظيم والتصدي للهجوم الطبقي على شعبنا. واعلموا أنكم لن تجدوا من حزب النهج الديمقراطي العمالي إلا السند والمساندة، ليس فقط كواجب نضالي، بل كخيار استراتيجي نابع من قناعتنا الراسخة بأن الشباب والعمال هم طليعة التغيير وصمام أمان المشروع الاشتراكي الجذري.

فلنجعل من هذا المؤتمر منطلقاً لتجديد العهد مع الشغيلة، وللتصدي لكل محاولات الاختراق والتدجين، ولترسيخ ثقافة الاستقلالية والرفض الجذري لكل أشكال الانبطاح والتواطؤ مع قوى الاستغلال والاستبداد.

عاش الاتحاد المغربي للشغل
عاشت الشبيبة العاملة المغربية
عاش نضال الطبقة العاملة
والمجد والخلود لشهداء الحركة العمالية المغربية.

عن حزب النهج الديمقراطي العمالي.
الحسيمة الأحد 20 أبريل 2025.

نقابات تخوض حوارا أشبه بالمقايضة:

مشاريع قوانين خطيرة مقابل تجميد القانون التنظيمي للنقابات؟

ابو علي بلعزيان

بالفعل، ما يطرحه العنوان يثير سؤالًا جوهريًا حول طبيعة الحوار الاجتماعي في المغرب، ومدى تمثيلية النقابات، وتواطئها أو هشاشتها أمام القرارات اللاشعبية التي تستهدف مكتسبات الشغيلة. ويمكن معالجة هذا الإشكال من منظور نقدي راديكالي يتجاوز الخطاب التوافقي المهادن، وذلك انطلاقًا من الملاحظات التالية:

أولًا، طبيعة اللحظة التي يُستدعى فيها الحوار الاجتماعي تكشف عن طابعه الموسمي والمناسباتي. لا يُطرح الحوار كآلية دائمة للتفاوض الحقيقي، بل يُستعمل كورقة لامتصاص الغضب في سياقات بعينها: قرب فاتح ماي، أو قبيل الانتخابات، أو عندما تحتد موجة احتجاجية عمالية. وهنا لا يكون الحوار إلا أداة لإعادة إنتاج نفس التوازنات الطبقية المختلة، حيث تُحتوى المطالب، ويُقبر الغضب، ويُكرّس واقع الهيمنة.

ثانيًا، إشكالية التمثيلية النقابية أصبحت أكثر فجاجة، إذ أن أغلب المركزيات النقابية لا تمثل إلا شريحة ضئيلة من الشغيلة، ومع ذلك تتمتع بصفة «شريك اجتماعي» تتفاوض باسمه. هذا يعني أن التمثيلية تحولت إلى أداة بيروقراطية لتزكية قرارات الدولة ضد العمال، بدل أن تكون ترجمة ديمقراطية لوعي القواعد ومصالحهم. فكم من اتفاق تم توقيعه دون الرجوع إلى القواعد أو حتى دون أدنى تعبير عن رفضه من طرف المتضررين؟!

ثالثًا، خيبة الأمل الكبرى التي شكلها ملف التقاعد تُعد نموذجًا صارخًا لما نسميه في خطاب اليسار الراديكالي «الانبطاح البيروقراطي». لقد تم تمرير أحد أخطر المشاريع النيوليبرالية التي مست صميم الوظيفة العمومية، من خلال إطالة سن التقاعد، ورفع المساهمات، وتقليص المعاشات، دون أي مقاومة ذات معنى من طرف النقابات الكبرى. بل إن بعض هذه النقابات لعبت دور الوسيط في تسويق هذا التخريب باعتباره «حلًا ضروريا». هنا تتجلى وظيفة النقابة المنبطحة: ليس الدفاع عن الشغيلة، بل إدارة غضبها، وإعادة إنتاج شروط استغلالها.

رابعًا، فشل النقابات في تجديد خطابها وأدوات نضالها، وهي لا تزال أسيرة منطق قديم قائم على التفاوض المكتبي والمطالب الفئوية، في زمن صار فيه رأس المال أكثر شراسة وتوحشا، واستُهدفت فيه كل المكتسبات الاجتماعية. وهذا ما يجعل من الحركة النقابية، في نسختها الحالية، أحد أعطاب المشهد السياسي والاجتماعي، لا أحد أدوات تغييره.

خامسًا، الحل يكمن في «إصلاح النقابات» من الداخل لخلق أدوات جديدة للنضال الطبقي: تنسيقيات قاعدية، أشكال تنظيم ذاتي مستقلة، جبهات ميدانية موحدة تضم النقابيين المناضلين، والطلبة، والمعطلين، والعاطلين، وكل فئات الشعب التي تدفع ثمن التهميش، لكن ذلك يجب ان يكون ضمن منطق وحدة العمل النقابي، لأن تفكيك المنظومة النيوليبرالية لا يمر عبر طاولة التفاوض، بل عبر الصراع الطبقي المفتوح.

في النهاية، لا بد أن نعيد سؤال النقابة إلى موقعه الطبيعي داخل استراتيجية التغيير الراديكالي: هل هي أداة تحرر؟ أم جزء من جهاز إعادة إنتاج الخضوع؟ الجواب لا يكمن في الشعارات، بل في الممارسة، وفي ميزان القوى، وفي قدرة القواعد على كسر الطوق البيروقراطي، وصناعة بديلها النضالي خارج منطق التفاوض المشروط أو بالايعاز الذي يأخذ شكل الابتزاز المتبادل، إنها مقايضة مكشوفة الى أن يثبت العكس؟!

الحسيمة في 22 أبريل 2025

وضع الشابات المغربيات في ظل النيوليبرالية

(الجزء 2/1)

عزيزة الرامي

إن الدول الرأسمالية في المركز تكرس الهيمنة على دول الجنوب/المحيط في إطار العلاقات التبعية أولا بفرض أنظمة سياسية غير ديمقراطية تقبل بهذه الهيمنة مما أدى لنتائج كارثية على المغرب أبرز ضحاياها الشبيبة المغربية وخاصة النساء الشابات.

من بين هذه النتائج إغراق المغرب في المديونية ودفعه نحو التخلص من القطاع العام عن طريق» خوصصة الخدمات الاجتماعية الحيوية والتعليم والصحة والتشغيل وقطاعات البنية التحتية وتحويل المغرب لدولة حامية للاستثمار الأجنبي خاصة بعد تمرير سياسات المشؤومة للتقويم الهيكلي 1983 المبنية أساسا على المرجعية النيوليبرالية.

وبالتالي فإن المغرب اليوم يعيش احتقانا كبيرا والغضب نتيجة هذه السياسات والمخططات الطبقية الرجعية والتراجعية استجابة لإملاءات الدوائر المالية العالمية الهادفة لتكريس وتعميق الفقر والهشاشة والأمية و البطالة و القمع و الغلاء المهول في الأسعار و ضرب الحقوق و المكتسبات الاجتماعية والاقتصادية في مختلف القطاعات و المجالات ولعلنا في هذه الندوة سنتناول واقع المرأة الشابة في قطاع التعليم والتشغيل.

■ ماهي السياسات أو المخططات التاريخية لتنزيل السياسات النيوليبرالية في قطاع التعليم العمومي والتشغيل ؟

■ ما هو واقع الشابات المغربيات في ظل هذا الوضع ؟

■ ماهي سبل التصدي و المقاومة و توحيد النضالات لمواجهة المخططات المخزنية ؟

ا. من تاريخ مخططات لتنزيل السياسات النيوليبرالية في التعليم والتشغيل:

> السياسات التعليمية بالمغرب:

إن أزمة التعليم العمومي هي أزمة ممتدة منذ عقود من الزمن خاصة بعد استنفاد برامج التقويم الهيكلي الذي كان له انعكاسات خطيرة على القطاعات الاجتماعية و أبرزها « قطاع التعليم» إذ واجه التعليم و المدرسة العموميين» هجوما نيوليبراليا كاسحا عبر مجموعة من المخططات و السياسات التعليمية التخريبية التي نفذها النظام المخزني عبر حكوماته المتعاقبة خدمة للدوائر الامبريالية المالية العالمية و الرأسمال العالمي و المحلي و تجلى ذالك في

■ تنزيل الميثاق الوطني سنة 2000 استجابة لتقرير البنك الدولي 1995

■ تنزيل البرنامج الاستعجالي 2009 استجابة لتقرير البنك الدولي 2008

■ تنزيل الرؤية الاستراتيجية 2015 استجابة لمذكرة البنك الدولي 2013

■ تنزيل خارطة الطريق والنظام الأساسي السابق استجابة لتقرير البنك الدولي « المغرب في أفق 2040 والذي صدر سنة 2017.

وتعتبر السياسة التعليمية واجهة أساسية من واجهات الصراع الطبقي وتكثيفا للمبادئ والأسس الفلسفية والفكرية للمشاريع المجتمعية المتصارعة سواء على مستوى الدولة أو على مستوى الحقل المضاد لذلك شكلت المسألة التعليمية مجالا للصراع بين الدولة وحلفائها من خلال فرض منظومة تعليمية تحافظ على علاقات الإنتاج القائمة والتي تحددت منذ إرساء النظام التبعي مباشرة بعد الاستقلال الشكلي ووصولا إلى احتدام أزمة النظام التبعي والتي سمحت للمراكز المالية العالمية الامبريالية التي تفرض شروطها وأولوياتها في المجالات الاجتماعية عموما وفي المسألة التعليمية تحديدا حيث ان فرض سياسة التقويم الهيكلي استندت إلى بداية تملص الدولة من التزاماتها في حماية الحق في التعليم العمومي المجاني الموحد والشامل من الاولي إلى العالي.

1. واقع التعليم العمومي من الاستقلال الشكلي إلى بداية استنفاذ برنامج التقويم الهيكلي:

تنبهت الدولة المغربية إلى أهمية التعليم في الصراع المجتمعي مبكرا من خلال نسف برنامج وتصور الحركة الوطنية خصوصا ما يتصل بمبدئي توحيد التعليم وتعميمه في الوقت الذي تبنت مبدئي المغربة والتعريب وبذلك أفرغت رؤية البرنامج الوطني من بعده التقدمي والجماهيري واحتفظت بأفقه الفكري الرجعي متجسدا خصوصا من خلال المغربة والتعريب والأسلمة وفق قراءة مشرقية دخيلة حيث تمت تصفية الفلسفة من الثانوي والجامعي بعد إغلاق معهد السوسيولوجيا سنة 71 وهكذا تبينت المهام السياسية والاديولوجية التي ستوكل للتعليم.

وقد شكلت مرحلة التقويم الهيكلي منعطفا تراجعيا حادا نحو مزيد من النخبوية حيث فرضت على 60 بالمائة من أبناء المغاربة انهاء مسارهم الدراسي قبل بلوغهم التعليم الثانوي في سياق ما سمي بالمدرسة الأساسية ويتم توجيه جزء منهم للتكوين المهني ليشتغلوا كيد عاملة رخيصة لفائدة الرأسمال العالمي الذي انفتحت له أبواب البلاد على مصراعيها بينما يعود الجزء المتبقي للأمية خاصة الإناث.

2. العهد الجديد وتفاقم ازمة التعليم العمومي:

بعد استنفاذ برنامج التقويم الهيكلي وانعكاساته الخطيرة على التعليم العمومي وجدت المدرسة نفسها في مواجهة هجوم نيوليبرالي كاسح ازداد توحشا وهذا ما سيعكسه التقرير الشهير بالسكتة القلبية الذي أصدرته المراكز المالية العالمية من خلال توصياتها التي دعا إليها حول الإصلاحات المستعجلة الواجب على المغرب تنفيذها والعمل بها بحيث أوصى التقرير بضرورة التراجع التدريجي عن المجانية ووضع سقف للتعليم المجاني في حدود 9 سنوات من التمدرس موجه للتلاميذ أقل من 15 سنة وركز في الاختيارات الكبرى على إدماج المتسربين وأغلبهم من الطبقات الفقيرة في مسالك التاهيل المهني والذي سيمتد لاحقا إلى مستويات التعليم العالي لخدمة الرأسمال العالمي والبرجوازية الطفيلية في توفير يد عاملة مدربة فنيا بمستوى متوسط وإطلاق خوصصة الخدمات ومنها التعليم وفتحها في وجه الرأسمال، ولتوفير التغطية السياسية لهذه الإصلاحات دعا الدولة إلى تطوير تشريعاتها في ميدان الحريات خصوصا الحق في الإضراب وتخصيص الدعم الاجتماعي للمتعلمين الفقراء لا سيما في العالم القروي.

و تم تبني ميثاق التربية والتكوين ، وحددت مدة تنفيذه في عشر سنوات ومن أبرز مضامينه تنويع أشكال التوظيف مساهمة الدولة والجماعات المحلية في تمويل التعليم رفع نسبة مساهمة القطاع الخاص والتي ارتفعت تدريجيا لتصل مستويات لا تنسجم والأوضاع الاجتماعية للمغاربة حسب تقارير اليونسكو والتي حذرت من خطورة خوصصة الحق في التعليم، كما نص الميثاق على إصلاح بيداغوجي في قلبه الانتقال من بيداغوجيا الأهداف إلى بيداغوجيا الادماج.

وفي 2008 أصدر لأول مرة المجلس الأعلى للتربية والتكوين تقريره الشهير الذي يحمل فيه مسؤولية الفشل لنساء ورجال التعليم وفي ظل تزايد الإشارات عن اخفاق الإصلاح تم تنزيل المخطط الاستعجالي الذي رصدت لهم أموال طائلة بدعم من الاتحاد الأوربي والذي جاء لإعطاء نفس جديد للإصلاح مركزا على 3 مجالات : تأهيل وتجهيز الفضاءات التربوية / وبرنامج تكويني يستهدف الأساتذة /والتركيز على التعلمات والكفايات الأساس التي تتيح للمتعلمين التفتح الذاتي. وكان هذا المخطط حلقة أخرى من حلقات الفشل التي راكمتها المنظومة وبدا التحضير للرؤية الاستراتيجية دون تقييم او محاسبة.

الرؤية الاستراتيجية حلقة جديد لتصفية ما تبقى من التعليم العمومي:

في ظل فشل ميثاق التربية والتكوين والمخطط الاستعجالي تم طرح ما يسمى بالرؤية الاستراتيجية دون تقييم الإصلاحات السابقة وتحديد المسؤوليات وإعمال مبدأ المحاسبة وجاءت هذه الرؤية بثلاث مرتكزات كبرى :

-1الانصاف وتكافؤ الفرص وتشير إلى التعميم على المستوى المجالي والتوزيع الجنسي ويقصد به التعميم الذي أخفقت فيه كافة الإصلاحات السابقة كجواب على الاختلالات المجالية والتفاوتات بين الجنسين وبين طبقات المجتمع والتي من المفروض ان تعالج في إطار برنامج للنهوض الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

-2 الجودة للجميع: رغم الإصلاحات المتعاقبة والميزانيات الخيالية المرصودة تحتل المنظومة التعليمية المغربية مراتب متدنية في السلم العالمي حيث تحتل المرتبة 120 في مؤشر التنمية البشرية والتعليم أحد عناصره ويحتل المرتبة110 من أصل 160 دولة شملها التصنيف الخاص بجودة التعليم والمرتبة 56ما قبل الأخيرة من أصل 57 دولة على مستوى التحكم في القراءة ...مما يعكس ان تحقيق الجودة هدف بعيد المنال في ظل عملية تسريع الخوصصة وتقويض المجانية وتكريس تعدد الأنظمة التعليمية.

-3الارتقاء بالفرد والمجتمع: تزعم الرؤية الاستراتيجية أن الانصاف وتكافؤ الفرص والجودة وفق اختيارات وتوجهات الدولة، كفيلة بتمكين المجتمع المغربي من الارتقاء من مجتمع الجهل والامية إلى مجتمع العلم والمعرفة والارتقاء بالفرد من واقع اجتماعي واقتصادي متردي إلى تحسين احواله الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية عموما وقد اثبتت سنوات من تطبيق هذه الرؤية ان المنظومة والاختيارات السياسية المواكبة لها تدفع المجتمع والفرد إلى مزيد من التردي في أوضاعه وتمس باستقراره المهني والاجتماعي وتعرضه للهشاشة عبر تفكيك قوانين الوظيفة العمومية وتخريب أنظمة التقاعد وتسليع وخوصصة التعليم.

انطلاقا من تفعيل الرؤية الاستراتيجية ما تزال أوضاع منظومتنا التعليمية تعيش خيبات متتالية وتغوص عميقا في الفشل و لعلنا نرصد أهم التراجعات المتضمنة بها.

التراجعات على مستوى التشريع: تم إضعاف الحماية الدستورية للحق في التعليم من خلال المادة 31 من الدستور والتي تنص على أن الدولة والجماعات المحلية تعمل على مجرد تيسير بدل التزامنا بضمان هذا الحق كما ورد في الدساتير السابقة كذلك تم التملص من المواثيق الدولية والتزامات الدولة بها وعلى رأسها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتوصيات وقرارات ووثائق المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم اليونسكو، وفي هذا الإطار تناسلت المراسيم والقوانين لأجرأة التراجعات التي كانت مبرمجة في ميثاق التربية والتكوين ، « قرار الغاء الترقية بالشواهد في نونبر 2013، ومرسوم فصل التكوين عن التوظيف ، التشغيل بموجب العقود وضرب الوظيفة العمومية ، قانون التقاعد الذي يحدد سن التقاعد 63 سنة «

على مستوى الاختيارات البيداغوجية:

ابتداء من 2013 وبعد فشل بيداغوجيا الادماج ، منظومتنا التعليمية اليوم تشتغل بدون مرجعية ولا هوية بيداغوجية ولا منهاج تعليمي مما يفسر التخبط بين النموذجين التعليميين الفرنكوفوني والانكلوساكسوني والتراجع عن تعريب المنظومة والارتباك في اختيار لغة التدريس خصوصا المسالك الدولية والتناقضات المسجلة على مستوى البرامج والمقررات كالتنافر بين مقررات التربية الإسلامية والفلسفة مما يقتضي فصل المسالك والمسارات كما أن إدماج تدريس اللغة الامازيغية في المنظومة يعرف تعثرات منذ أزيد من 20 سنة أما إدماج الثقافة والتاريخ الامازيغي ومقومات التعددية الواردة في الدستور فما تزال بعيدة المنال، بل هناك اتجاه يحاول استثمار المكون العبري لدعم مسلسل التطبيع المرفوض.

إن تناقضات المنظومة على مستوى الاختيارات البيداغوجية عمقت الطابع النخبوي لتعليمنا حيث يتوجه أبناء الطبقات الميسورة زبناء القطاع الخاص الراقي إلى المعاهد والكليات ذات الاستقطاب المحدود ويحتلون بذلك مواقع في الثروة والمعرفة والسلطة، بينما يدفع بأبناء وبنات الفقراء إلى المسالك المهنية في وقت مبكر لتوفير يد عاملة رخيصة لخدمة الرأسمال العالمي والمحلي.

كل هذه المشاريع والبرامج التي تم ترجمتها وتنزيلها بدقة استجابة لإملاءات المؤسسات النيوليبرالية المالية العالمية كما أشرنا سابقا والمنحازة بشكل واعي لتدمير « التعليم العمومي والوظيفة العمومية وإنعاش التعليم الخصوصي و التشغيل بالعقدة بشكل عام.

هذا الواقع اليوم أصبح مفضوحا بحيث أن هدف الدولة هو تسليع المدرسة العمومية وتسليع كل الواجهات الموجودة داخل المدرسة « مثل الحراسة والنظافة والطبخ» والان يتم تسليع أنشطة الدعم والمواكبة

وتعتبر كل المجالات التي تشتغل فيها المدرسة مهددة ورهن إشارة اختيارات الدولة الطبقية عبر وزارتها الوصية على القطاع من أجل تكريس المزيد من التسليع والخوصصة.

وبالتالي فإن دول المركز تسعى على أن يتضمن أي إصلاح في التعليم في دول المحيط ل 3 خصائص : « ضرب المجانية / تشجيع القطاع الخصوصي / ضرب المناهج التي تعتمد على التفكير النقدي وتعويضها بالتعليم التقني.»

وتتم عملية تفكيك وخوصصة قطاع التعليم من خلال عدة أشكال نذكر منها:

● جعل التعليم طبقيا وفي خدمة مصالح الرأسمالية ومصالح الكتلة الطبقية السائدة وضد مصالح الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين؛

● تنويع العرض التعليمي بين تعليم عمومي وتعليم خصوصي وتعليم عتيق وتعليم البعثات...

● تسليع التربية وتحويل المؤسسة التعليمية إلى سوق؛

● تنويع مصادر التمويل للتعليم العمومي؛

● تفويت مؤسسات تعليمية عمومية للقطاع الخاص؛

● تفويت مهام وخدمات ضرورية لسير المؤسسة التعليمية من غير التدريس للقطاع الخاص؛

● توفير الدعم والتمويل للتعليم الخصوصي؛

● توفير الأطر للقطاع الخاص؛ « حالة إجازات في علوم التربية في المدارس العليا لأساتذة و المربي ومربيات التعليم الأولي تشكل الشابات أعدادا هائلة في الفئتين.

● تقديم التشجيعات والتسهيلات للقطاع الخاص؛

● تقديم مؤسسات التعليم العمومية للخدمات للقطاع الخاص؛

● تفويت الخدمات العمومية ومنها التعليم تدريجيا للجهات كما ينص على ذلك قانون الجهوية؛

● تحويل التكوين المهني إلى شركات مستقلة؛

● تدخل القطاع الخاص في تسيير مؤسسات التعليم العمومي؛

● توقيع أنواع متعددة من الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص في التعليم؛

● تخلي تدريجي عن الموظف العمومي في قطاع التعليم والاستعاضة عنه بالمفروض عليه التعاقد تحت تسميات مختلفة؛

● نقل طرق تدبير المقاولة إلى المؤسسة التعليمية؛

● ضرب الاستقرار الاجتماعي والمادي والمهني والنفسي للعاملات والعاملين في التعليم؛

● تكثيف استغلال العاملات والعاملين بالقطاع لتقليص كتلة الأجور.

ليتهم لم يقسموا قسم أبقراط..

مرة شقيق حنظلة

اعترف الرفيق، الراحل، صاحب أطول الخطب السياسية: فيديل كاسترو، بأن كوبا تكوّن الأطباء، الذين يساهمون في علاج مرضى العالم، بينما تنتج أمريكا القنابل الانشطارية، وما سواها من الأسلحة التي تأتي على الأخضر واليابس في الدول، التي تراها «مارقة»، لا لشيء إلا لأنها لم تنبطح لسياسة «العم» سام.

ومما تحفظه الذاكرة الإنسانية (التاريخ) أن تخرج الطبيب منذ اليونان القديمة لا يُجازُ قبل أن يؤدي قسم أبقراط. والطب في المخيال الشعبيّ مهنة إنسانية في الأصل، ولذلك يسمى الطبيبُ حكيما أو نطاسيا لما له من كفايات منهجية تقدره على أن يكون أريبا بحذق دقائق الطب.. غير أن ما يُلاحظ--بلا أدنى عنت--هو أن المعدودين على قطاع الصحة يحاولون دفعنا--بكل ما أوتوا--إلى التطبيع مع خصخصة الطب، وإلى «تقويله»، فإذا هو والمقاولة سيان، يسلعان الكائن البشري، المريض ويبضعانه، ومن ثمة يضاعفون برجاءه وكأنهم ساعون إلى التواطؤِ مع المرض ضد المريض.

.. فما أحوجهم إلى أن يتدثروا بالعلوم الإنسانية بعيدا عن الابتزاز الذي «تفننوا»في «تبتيله» بتوابل تفيض تمويها وتضليلا حتى وصل بهم جنون «الرسْملة» إلى التمثيل بخصوص فترة موت هذا المريض أو ذاك.. ابتغاء إثقال التكلفة وعملقتها. لا ينسحب ما قلته على الأطباء جميعهم، إذ نسجل أحيانا استثناءات، من ذلك تمثيلا لا حصرا ما أنجزته مجموعة أطباء في غزة من عمليات خطيرة، حرجة وصل عددها بالنسبة إلى طبية إيرانية واحدة ما يفوق آلاف العمليات، لفائدة ضحايا الإبادة التي ينتهجها الكيان الصهيونيّ وحلفاؤهُ ذوو الأطياف الداخلية والخارجية. وأذكر كيف سار مشيعون يخطئهم العد في جنازة طبيب مناضل لطالما أسعف مجانا، كثيرا من طلبة الاتحاد الوطنيّ المغربيّ (أ.و.ط.م).. ولم يتردد الأطباء الحقيقيون، ولو لحظة، في تسديد مبالغ مالية تفرضها العمليات او يستدعيها استجلاب آلات من خارج البلد، إلا أنهم لا يمثلون سوى نسبة قليلة.

إننا لا نستجدي، ولا نستخذي وإنما نطالب بتفعيل دستور منظمة الصحة العالمية الذي يعترف بالحق في الصحة، حقا عامّا لا يستثني أحدا، على المستويات جميعها: البدن، العقل، النفس.. ومن البداهات أن من المؤشرات التي يُقاس بها النمو: مؤشر الصحة، إلى جانب المؤشر الرئيس، التعليم، ومؤشر التشغيل.. انطلاقا من هذه الملاحظات الميدانية، المعيشة المفجعة، نتساءل عن جدوى قسم أبقراط، بما أن المُقسمين لن يلتزموا توجيهاته!!.

أبريل2025.

(قصة قصيرة)

حكاية لسان

محمد الوهابي

..بعد نجاح العملية، وانقضاء فترة النقاهة والترويض، سمح لي الطبيب أن أشرع في إستعمال لساني بحرية، ودون الخوف من أية مضاعفات.

وكانت فرحتي عميقة وساطعة، الى حد كاد ينسيني تلك الليلة المظلمة على طريق خال، حيث نجوت من الموت بأعجوبة، في حادث غامض نسب الى مجهول ولم تعرف حيثياته ولافاعله ، ولن تعرف، على الأقل، في المدى المنظور !

نجوت بلسان مقطوع، وكان علي أن أكمل ماتبقى من عمري دون نعمة الكلام، وماكنت قد قلت بعد كل ماأريد قوله، فاحتبست دورة الكلام في روحي، وصارت الحياة في عيني غسقا مستداما، وبدأت أفكر في الإنتحار، وأحضر نفسي كي لايفلت مني الموت الذي أفلتني !

لكن التطور العلمي والطبي أنقذني، إذ بلغ مرتبة متقدمة جدا في زراعة الأعضاء، وأصبح الأمر أشبه باستبدال قطعة غيار بأخرى. لهذا بعت كل ماأملك، واستدنت أيضا، كي أوفر الثمن الباهض لعملية زرع اللسان، وأحظى بنعمة الكلام مجددا.

فخرجت من بالوعة اليأس التي كانت تمتصني، وبي لهفة تريد أن تبتلع الزمن في جرعة، كي يحل سريعا يوم النطق الموعود !

لذلك كانت فرحتي عميقة وساطعة، وأنا أسمع خرير صوتي يتدفق من فمي، كتدفق نبع بعد طول جفاف، حيث كنت أحتفظ بالكلمات أطول مدة ممكنة على لساني، كقطعة حلوى لذيذة لاأريد لها أن تذوب سريعا، حتى ظننت أن اللسان المزروع أفضل وأسلس من اللسان الأصلي !

لكن بعد انتهاء فترة المجاملات وتبادل التهاني، وحل أوان الجد والكد لأجل دفع أقساط الديون،وجدت نفسي أدخل دوامة يشتد دورانها، يوما عن يوم، جعلتني في ترنح مستمر، لم يسمح لقدمي أن ترسخ في موطئ ثابت !

كان لزاما أن أتعب أكثر، وأركض أسرع، بينما نقطة الإستراحة تنأى، كل يوم، مسافة أبعد، وحبل الديون يضيق ويضيق، حتى صار يقطع أنفاسي فأستيقظ مذعورا من نوم لايمتد إلا لسويعات قليلة!

وامتلأت سخطا وغضبا، وأنا أرى حيلتي تجف عن يدي، لحظة بلحظة، وبدأت أشتم وألعن. لكن لساني الجديد لم يطاوعني، كما لساني القديم، وصار يحبس الشتائم ولايسمح لها بالخروج، فازدحم بها صدري، وأوشك أن ينفجر!

إستعصى علي لساني، وتمادى في إغاظتي، وماعاد يسمح فقط بمرور الكلمات المرضي عنها، بل أضحى يدس في الكلام كلاما لاأريد أن يصدر عني، أضحى يُقوّلني، رغما عني ! بينما الشتائم تحتبس في صدري، ودرجة الإحتراق تشتد داخلي،و غليان الغضب العاجز يتصاعد حد البخار!

هجم علي اليأس من جديد، مقسما أن لايفلتني هذه المرة، بعد أن أرهقني لساني الجديد، وأصبحت ككلب في يوم قائض لايستطيع أن يحبس أنفاسه اللاهثة ولاأن يسحب لسانه المتدلي من فم لاينغلق. هذا دون أن يكف عن تقويلي كلمات معسولة، وأنا أتجرع سما مرا!

ولما طفح بي الغضب، أردت أن أصرخ، لكنه زغرد في فمي، وتدلى شامتا في، فأيقنت أنهم زرعوا لي لسانا عاهرا، يمكن أن يمسخني قوادا، فجن جنوني، فقررت أن أنتزعه من فمي، مرة والى الأبد، بعد أن فقدت لساني الأصيل، مرة والى الأبد أيضا. ولما فعلت، سقطت مغشيا علي!

المثقف في زمن الشعبوية: بين عزلة العقل وتضليل الجماهير

أبوعلي بلمزيان

تعيش المجتمعات في زمن التحولات العميقة ارتباكا حقيقيا في علاقتها بمفهوم المثقف، الذي لم يعد يحتل الموقع الرمزي ذاته كما في فترات سابقة من الصراع الاجتماعي والسياسي. لقد صار حضور المثقف مائعا، مترددا، يراوح بين محاولات استعادة مكانته التاريخية كضمير جماعي وبين تقهقره إلى هوامش المشهد، أمام سطوة شعبوية جارفة تغذيها المنصات الرقمية والخطابات الانفعالية وتغليف الجهل بالجرأة. فالمثقف، الذي يُفترض فيه أن يكون صوت العقل النقدي والحس التاريخي، يجد نفسه اليوم محاصرا في زوايا معزولة، إذ تستبدل كلماته بالشعارات، وتُسفّه تحليلاته باسم "الشعور الشعبي" أو "الحكمة الفطرية للجماهير"، وكأن الشعبوية صارت بديلا للمعرفة، والارتجال بديلا للوعي.

والمفارقة الصارخة أن هذه الدينامية لا تقتصر على التيارات اليمينية التقليدية، بل تتسرب كذلك إلى فضاءات تزعم تمثيل الفئات الشعبية والمهمشين، فتتبنى خطابًا رخيصًا، يستثمر في السخط لا في التنوير، ويُسطّح الصراعات بدل تعميق فهمها. وهكذا، تُسحب البساط من تحت أقدام المثقف الحقيقي، الذي يُعاد تصويره كمنفصل عن الواقع، كعدو للشعب، أو كمجرد متعال يعيش في برجه العاجي، لا لشيء سوى لأنه يرفض أنْ يساير السائد، ويصر على مساءلة البديهيات وتفكيك الأساطير المؤسسة للخطاب الشعبوي.

ليست القضية هنا مسألة ترف فكري، بل رهان سياسي واجتماعي حقيقي. فحين يُقصى المثقف، لا يُقصى فقط حامل المعرفة، بل يُقصى النقد، ويُقصى السؤال، ويُقصى التاريخ، وتُمنح الغلبة للعاطفة المنفلتة من كل عقلانية. ومن هذا الباب، تُشرعن أنظمة القمع، وتعاد إنتاج أشكال الاستغلال، وتُسكت الأصوات الحرة باسم "الانسجام مع نبض الشارع"، حتى وإن كان هذا النبض مُفبركًا، مُستدرجًا، يُعاد توجيهه من فوق لا من تحت. وهنا يصبح الخطر داهمًا: فشعبوية بلا وعي تنتج قطعانًا لا شعوبًا، وتفرغ السياسة من مضمونها التحرري لتجعل منها مسرحًا للاستعراض والخطابة الجوفاء.

إن المثقف الذي لا ينحني أمام زيف الإجماع، ولا يساوم على قوة العقل النقدي، هو اليوم حاجة لا ترفا. لأنه وحده القادر على فضح التواطؤات الخفية، وعلى إماطة اللثام عن البنية التي تنتج خطاب الشعبوية وتُعيد إنتاجها. هو من يستطيع أن يُخرج النقاش من ضجيج السوق إلى هدوء الفهم، ومن الانفعال الآني إلى التحليل الجذري. بغير ذلك، سنجد أنفسنا في زمن تهيمن عليه أصوات مرتفعة لا تقول شيئًا، و"أبطال" شعبيون لا يحركون ساكنًا، ومعارك كاذبة تنتهي دومًا بتثبيت السلطة لا بزعزعتها.

إن مسؤولية من يصر على موقع الفكر في المعركة التاريخية لا تنفصل عن مقاومة كل أشكال التبسيط والانزلاق إلى مقولات كسولة. فرفض الشعبوية لا يعني الاصطفاف ضد الشعب، بل هو دفاع عن ذكائه العميق ضد تجهيله، عن طاقته الثورية ضد تدجينها، عن أحقيته في فهم العالم لا مجرد الصراخ ضده. في هذا الفهم وحده، يمكن إعادة الاعتبار للمثقف لا كفرد معزول، بل كفاعل عضوي، متمرد، لا يهادن، ولا يُسكت.

– الحسيمة في 11 أبريل 2025.

حفيظ يزوغ:

لا يمكن ابدا الوصول للاهداف المنوطة بالطبقة العاملة دون تسييد التضامن العمالي الشعبي قصد تشبيك المعارك العمالية والشعبية بهدف مواجهة التكتل الطبقي السائد

تقديم

في هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي، نستضيف الرفيق حفيظ يزوغ عضو المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي، وهو المناضل البروليتاري الذي آمن بحتمية التغيير الثوري الوطني الديمقراطي الشعبي ذي الأفق الاشتراكي. ومن أجل ذلك ترسخت لديه قناعة البناء التنظيمي للحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين مقتديا في مساره بالماركسية اللينينية كمنهاج للبناء والتحليل.
مرحبا بالرفيق حفيظ، و شكرا على قبول دعوة الجريدة.

■ باعتبارك عاملا يقضي جزءا كبيرا من يومه في مكان العمل ؛ كيف توفق بين عملك النضالي وعملك السياسي والحزبي ؟.

● **فعلا هناك صعوبة وتحدي كبير في أن توفق بين العمل اليومي والعمل النضالي والعمل السياسي والحزبي ؛ من أجل تحقيق توازن بين المهام النضالية والعمل اليومي كذالك الالتزامات الأسرية ؛ فإنني أشعر دائما بان واجبي النضالي يفرض علي القيام بكثير من الجهد كما انني أضع دائما مهام مسؤوليتي و واجبي سواء الأسرية العائلية و في عملي اليومي او مع رفاقي هي مهمات نضالية ايضا ؛ لأن مجال النضال غير محدود.**

■ الكثير من العمال لايهتمون لا بالعمل النقابي ولا بالعمل السياسي؛ كيف تفسر دالك؟.

● **أن عدم اهتمام العمال بالعمل النقابي والسياسي يمكن أن يرجع إلى عدة عوامل من بينها الظروف الاجتماعية التي يعيشها العمال والطبقة العاملة بشكل عام اضافة الى نسبية الوعي والتكوين وايضا الحركية النقابية والجماهيريةلان هذه العوامل هي التي ترفع من وعي الطبقة العاملة؛ والخوف من العواقب والانشغال بالحياة اليومية ونقص الثقة والانقسام والتنوع ؛ منذ الاستقلال الشكلي والعمال يفقدون الثقة في النقابيين والسياسين بحكم مراكمات خيبة الامل.**
– ضعف نسبة العمال ضمن عدد السكان الناشطين.
– البلقنة الكبيرة للساحة النقابية وهيمنة البيروقراطية النقابية الانتهازية.
– ضعف التنقيب وسط العاملات والعمال.
– الحصار المفروض والمكشوف على العمال / ت من طرف الباطرونا بمباركة المخزن .
– تسليط سيف القمع على النضالات العمالية أو اللجوء إلى طرد وتسريح العمال ؛هناك العديد (عمال سيكوم سيكوميك بمكناس ؛ كوباك بسلا ؛ النقل الحضري بوجدة والعمال الزراعيين بالغرب واللاءحة طويلة.....) لمجرد تشكيل مكاتب نقابية في الكثير من الحالات.
– وضعية اللااستقرار التي تطبع نسبة هامة من العمال / ت بحكم طغيان المقاولات الصغرى والعمل بالعقدة والقطاع الغير المقنن.

■ يخوض الكثير من العمال في قطاعات مختلفة نضالات بطولية ؛ لكن تغول الباطرونا وتواطؤ السلطات الوصية يجعل النتائج محبطة احيانا ودون المطلوب احيانا أخرى.
كيف يمكن التغلب على نقاط ضعف الطبقة العاملة ؟ وكيف نعيد للعمل النقابي والفكر الاشتراكي مكانته وسط الطبقة العاملة ؟.

التضامن العمالي والشعبي: لا يمكن ابدا الوصول للاهداف المنوطة بالطبقة العاملة دون تسييد التضامن العمالي الشعبي قصد تشبيك المعارك العمالية والشعبية بهدف مواجهة التكتل الطبقي السائد والهدف هنا وإعادة الاعتبار للتضامن الشعبي/العمالي لتجنب عزل الطبقة العاملة عن محيطها من الكادحين والفلاحين وباقي المهمشين.

– أولا : تعتبر الطبقة العاملة هي الطبقة التي تعيش أساسا من بيع قوة عملها للراسمال؛ وتنتج فائض القيمة او تساهم في تحقيقه ومن هذا نستنتج أن العامل لايملك الا قوة عمله لكي يعيش فانه يبيعها مقابل اجر إلى الرأسمالي(وهذا العمل هو مزيج من العمل اليدوي والعمل الذهني).
– وجوابا على سؤالك : من أجل التغلب على نقاط ضعف الطبقة يتطلب منا وضع مخطط استراتيجي متعدد الأوجه يشمل تعزيز الوعي العمالي وتنظيمه وتحسين استراتيجية النضال ومواجهة التحديات القانونية والسياسية من خلال العمل الجماعي المنظم ؛ من أجل تحقيق الأهداف وتحسين ظروف العمل.
– لذا يجب الاعتماد على ثلاث مستويات:
المستوى الأول : الرفع من مستوى وعي العمال لمعرفة حقوقهم ومصالحهم وآلية الدفاع عنها.
المستوى الثاني: بناء نقابات قوية موحدة قادرة على الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة والوقوف بجانبها.
المستوى الثالث: تعزيزالتضامن .
1.التضامن العمالي والشعبي: لا يمكن ابدا الوصول للاهداف المنوطة بالطبقة العاملة دون تسييد التضامن العمالي الشعبي قصد تشبيك المعارك العمالية والشعبية بهدف مواجهة التكتل الطبقي السائد والهدف هنا وإعادة الاعتبار للتضامن الشعبي/العمالي لتجنب عزل الطبقة العاملة عن محيطها من الكادحين والفلاحين وباقي المهمشين.
2.التحالف الطبقي : من أهم بؤر القوة لتحديد معالم التغيير الثوري ؛ فاي دولة سيحدد طبعا هي التحالفات بين الطبقة العاملة وباقي الطبقات الشعبية الأخرى الكادحة والفلاحين (العمال الزراعيين)؛ (الثورة السودانية نموذجا) ؛ وبالتالي فتحالف العمال والفلاحين بالمغرب أصبح ملازما في عملية التغيير بكل مراحله ؛ اضافة لانحدار الطبقة المتوسطة وجزء من البورجوازية الصغيرة لمقام الطبقات الشعبية الكادحة كنتيجة موضوعية ومرئية للنظام المغربي.
ثانيا: من أجل أن نعيد للعمل النقابي النضالي وللفكر الاشتراكي مكانته وسط الطبقة العاملة؛ يجب علينا الدفع بالعمال الانخراط في العمل النقابي لانه الأداة الأساسية بالنسبة لهم وسائر الفئات الكادحة غير العمالية لخوض الصراع الطبقي على الصعيد الاقتصادي باعتباره المدرسة الأولى لهم للتعلم والتمرس على التنظيم واكتساب الوعي الطبقي وانتزاع المكتسبات وفرض حلول جزئية(تلطيف الاستغلال) ؛ ونظرا لكونها أكثر عرضة لاستغلال والاضطهاد سواء في ظل نظام الرأسمالية التبعية او في ظل النظام الرأسمالي بصفة عامة ؛ وبالتالي فإن الطبقة العاملة في مصلحتها القضاء على كل الأنظمة الرجعية والرأسمالية؛ وايضا بحكم موقعها المتقدم في علاقات الإنتاج القائمة ؛ والذي يجعلها تتوفر أكثر من غيرها على مؤهلات قيادة مسلسل التغيير الجذري ذي الافق الاشتراكي.

انتهت عربدة ترامب بمعاقبة الشركات الامريكية الكبرى..

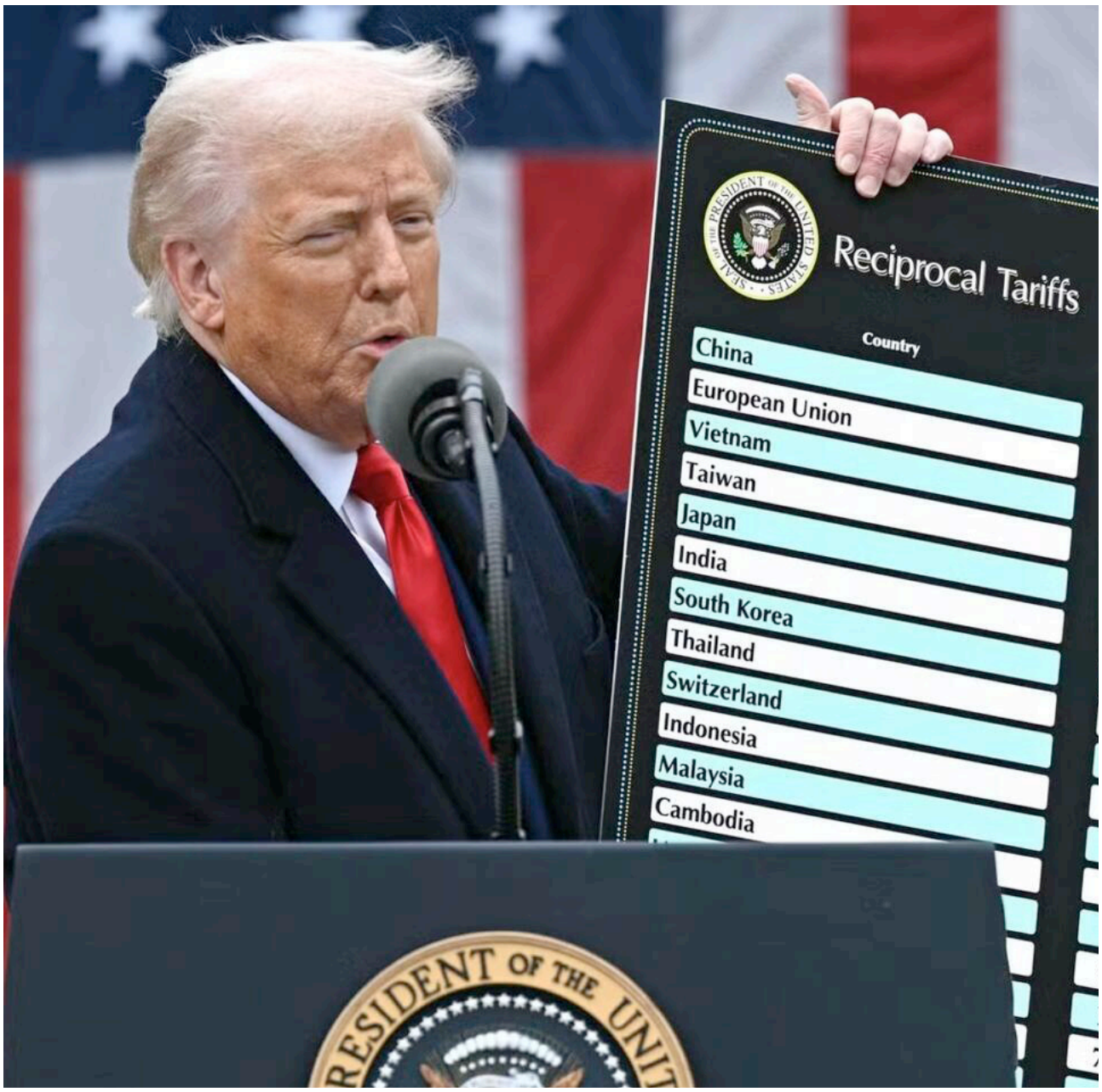

الحسين. ل

تراجع ترامب عن كل الضرائب الجمركية التي تفوق قيمتها 10% باستثناء الواردات من الصين التي فرض عليها 125%

– شركة ابيل اذا استثنينا قطاع البحث التنمية الموجود بالولايات المتحدة فجميع سلاسل انتاجها ممركزة بالصين ويصعب نقلها – اذا افترضنا ان امريكا تتوفر على اليد العاملة المؤهلة لذلك- لكونها لا تعتمد فقط على التركيب النهائي بل كذلك على مدخلات من صنع صيني خالص. . ف 80% من المحمول ايفون الذي يباع في امريكا مصنوع في الصين.... سامسونك هي المنافس المباشر لافيون في السوق الامريكية... سامسونك ستتحمل فقط10% من الضرائب الجمركية وايفون 135% لنفس المواصفات التكنولوجية

– بالنسبة لشركات توزيع المواد الاستهلاكية مثل والما رت وامازون اكثر من 70 % من المنتجات التي تروجها في السوق الامريكية منتوجة في الصين والمستهلك الامريكي سيؤدي بالضرورة مصاريف اضافية حيت الاثمنة ستتضاعف لغياب بديل عن الصين

هكذا نفهم لماذا صممت الصين على فرض 83% من الضرائب الجمركية على الولايات المتحدة في حين ان كل الدول الاخرى بما في ذلك الاتحاد الاوروبي «استجدت وقبلت مؤخرة ترامب» حسب تعبير ترامب نفسه.

وبالمقابل جاء رد الصين على الشكل التالي وتحدث زلزالا ماليا.

الصين تطلق ثورة في عالم المدفوعات الرقمية، وتفتتح عصرًا جديدًا من السرعة والسيادة النقدية – التحويلات تتم في 7 ثوان فقط!

في خطوة مفاجئة، أعلنت الصين ربط اليوان الرقمي بـ 16 دولة آسيوية وعربية، متجاوزة النظام الأمريكي التقليدي SWIFT.

وهذه أبرز 10 حقائق تهز قواعد الاقتصاد العالمي:

1. الصين تربط نظامها الرقمي بـ10 دول في آسيا و6 من الشرق الأوسط، تغطي 38% من التجارة العالمية خارج SWIFT.

2. زمن التسوية انخفض من 3–5 أيام إلى 7 ثوانٍ فقط بفضل تقنيات البلوكشين.

3. الرسوم تقلصت بنسبة 98% في أول تجربة بين هونغ كونغ وأبو ظبي.

4. اليوان الرقمي يعمل بدون وسطاء، معتمدًا على دفتر أستاذ موزع (DLT)، مما يزيد الشفافية والكفاءة.

5. النظام يفرض مكافحة تلقائية لغسيل الأموال، مما يثير قلق الغرب.

6. أول دفعة عابرة للحدود تمت في 8 ثوان بين الصين وإندونيسيا ضمن مشروع «بلدين، منتزهين».

7. انخفاض 75% في تكاليف التسوية بقطاع الطاقة في الشرق الأوسط.

8. 5.8 تريليون يوان حجم التسوية مع آسيان في 2024 – بزيادة 120% عن 2021.

9. اليوان الرقمي يُستخدم فعليًا في مشاريع الحزام والطريق، والسكك الحديدية، والاتصالات الكمية.

10. 87% من دول العالم بدأت التكيف مع النظام الجديد، وشبكة المدفوعات الصينية تغطي 200 دولة.

حدث الأسبوع

جامعاتنا وجامعاتهم: خفوت في زمن ضرورة التوهج

المصطفى خياطي

في الخبر : إدارة جامعة م. إسماعيل بمكناس تصدر بلاغا مُخزيا يقضي بمنع نشاط طلابي تضامني مع الشعب الفلسطيني ،و إغلاق أبواب الجامعة في وجه الطلاب لمدة ثلاثة أيام واعتبارها عطلة «استثنائية». وعللت الإدارة قرارها «العجيب» بمبررات بيروقراطية غريبة من قبيل «المصلحة العليا للطلبة..». ولتنفيذ هذه «الحماقة» استقدمت الإدارة جحافل من قوات القمع للسهر على تطبيق هذه العطلة القسرية والتنكيل واعتقال من لا يرغب الراحة. وفي نفس السياق الطلابي / الأكاديمي، وفي نفس الفترة يأتينا خبر من هنالك من عقر دار المركز الامبريالي، وتحديدا من جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية، مفاده ان الرئيس ترامب يرتب هجوما لا هوادة فيه وممنهجا على هذه الجامعة ويصدر قرارا رئاسيا بحجب أزيد من 50 مليار دولار عن خزائنها والمخصصة للمنح وتمويل البحث العلمي، متهما إياها ب :»معاداة السامية» ومشككا في مناهجها وواصفا إياها المتخلفة ولا جدواها العلمية.

أما في رد الفعل، فشتان بين الاستقلالية والسيادة والكرامة الأكاديمية وبين الانصياع والانبطاح للاستبداد المنحازة للآلة الإجرامية الصهيونية. خلاف ذلك، ففي مبدأ الصمود والمقاومة فإن طلبة جامعة هارفارد الذين ينزلون للساحة أسبوعيا من أجل التعبير عن إدانتهم لجرائم الاحتلال الصهيوني وحرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني ،لم يسبقوا طلبتنا وإطارهم العتيد : الاتحاد الوطني لطلبة المغرب في نصرة الشعب الفلسطيني. أ. و. ط. م أسس لكل مواقف الدعم والمساندة من خلال قرار المؤتمر الوطني 13 المنعقد في غشت 1969 والذي أوصى بأن القضية الفلسطينية قضية وطنية، وجسد موقفه عمليا على مر التاريخ وفي عدة محطات كان أبرزها ارتقاء روح الشهيدة زبيدة خليفة بجامعة ظهر المهراز بفاس في 20 يناير 1988 خلال مظاهرة طلابية داعمة للشعب الفلسطيني.

الآن وبعد اتفاقية التطبيع بين الدولة المغربية والكيان الصهيوني، وتمددها (اي الاتفاقية) من الاقتصادي / الفلاحي والعسكري إلى الأكاديمي، ما فتئت الأصوات الحرة من داخل النقابات التعليمية تنادي بمقاومة التطبيع الأكاديمي والنأي بالجامعة المغربية عن هذا المستنقع الآسن. في الجهة الأخرى (الإدارة) ففضيحة جامعة مكناس ليست الأولى في هذا الخضم وهذا السياق التهافتي، وبلاغها ليس حدثا عابرا أو معزولا. فمن منا لا يتذكر كارثة عميد كلية العلوم س. عثمان بالدار البيضاء حين منعه ذله من مصافحة إحدى الطالبات الخريجات لمجرد انها تلتحف في عنقها بالكوفية الفلسطينية؟ وزد عليها جامعة عبد المالك السعدي بتطوان وجامعة ابن طفيل بالقنيطرة؟ وفي حين عبرت بعض النقابات التعليمية وكذا الاتحاد الوطني لطلبة المغرب عن الموقف الصريح وإدانة قرار إدارة جامعة م. اسماعيل، توارت نقابة التعليم العالي وهي المعنية نقابيا مباشرة ،توارت خلف العبارات المنمقة والمهادنة، واعتبرت القرار انه فقط «انتهاك صارخ لصلاحيات الهياكل الجامعية» وكأن الأمر يتعلق بخطأ إداري تدبيري وليس بموقف مخزي أساسه الانحياز المكشوف والمفضوح لكيان أصبح مدانا دوليا، هذا مع العلم والكل يعلم أن جامعاتنا في المغرب لا تتمتع بالدعم المادي في حده الأدنى لتمويل البحث العلمي. والمفارقة فقط فجامعة هارفارد ضحت من أجل كرامتها وقداسة الرسالة الأكاديمية بملايير الدولارات ووقفت في وجه رئيس دولة تعتبر أكبر داعم لحرب الإبادة في فلسطين.

الكرة الآن في ملعب الحركة الطلابية المغربية بمختلف فصائلها وفي إطار منظمتها العتيدة ا.و.ط.م ؛ وترتيب آليات المقاومة وتوحيد التصدي واسترجاع هيبة الحرم الجامعي والحركة الطلابية التي قدمت الشهداء والمعتقلين في سبيل نصرة القضايا العادلة وطنيا وأمميا.